

Document: EB 2018/125/R.45/Rev.1
Agenda: 6(d)
Date: 13 December 2018
Distribution: Public
Original: English

A



تحديث شروط التمويل

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre McGrenra

مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Alvaro Lario

نائب الرئيس المساعد
كبير موظفي المالية وكبير المراقبين الماليين
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2403
البريد الإلكتروني: a.lario@ifad.org

Ruth Farrant

مديرة
شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2281
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

مالك الساحلي

كبير موظفي المالية
شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2545
البريد الإلكتروني: m.sahli@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة
روما، 12-14 ديسمبر/كانون الأول 2018

للموافقة

المحتويات

ii	موجز تنفيذي
1	أولاً - الخلفية والنهج
2	ثانياً - شروط الصندوق ومنهجيته الحالية، ومقارنتها بالممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى
2	ثالثاً - الأساس المنطقي والتوصيات بشأن التغييرات في شروط التمويل
2	ألف - القروض المقدمة بشروط عادية: التسعير المتميز حسب متوسط فترة السداد
3	باء - القروض المقدمة بشروط عادية: إدخال خيار فرق السعر الثابت
4	جيم - القروض المقدمة بشروط عادية: تطبيق تمايز علاوة الاستحقاق بين فئات الدخل
6	دال - القروض التيسيرية للغاية والمختلطة: تطبيق أسعار فائدة رسم الخدمة المرتبط بالعملة
7	هاء - القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية: التسعير المتميز لاقتصادات الدول الصغيرة
8	واو - القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية: تغيير مستوى التيسير
11	زاي - جميع شروط التمويل: تغيير تواتر تحديد أسعار الفائدة المتغيرة
11	رابعاً - تعديل الوثائق الأساسية للصندوق
12	خامساً - التنفيذ: إدارة المخاطر، والاتصال والتسيير
13	سادساً - الخلاصة وآفاق المستقبل

الملاحق

14	الملحق الأول: موجز التغييرات المقترحة
17	الملحق الثاني: القروض المقدمة بشروط عادية: نظرة عامة والتغييرات المقترحة
26	الملحق الثالث: القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية: نظرة عامة والتغييرات المقترحة
30	الملحق الرابع: القروض المقدمة بشروط مختلطة: نظرة عامة والتغييرات المقترحة
31	الملحق الخامس: تواتر تحديد سعر الفائدة المرجعي في الصندوق: التغييرات المقترحة
33	الملحق السادس: سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييرها: التغييرات المقترحة
	الذيل: تحليل المنتجات المالية القابلة للمقارنة بين عدة مصارف

توصية بالموافقة والإحالة إلى مجلس المحافظين

المجلس التنفيذي مدعو إلى:

- (أ) النظر في، والموافقة على، هذه الوثيقة التي تضم، كملحق سادس، مشروع قرار يُعرض على مجلس المحافظين؛
- (ب) المصادقة على عرض مشروع القرار الوارد في الملحق السادس على مجلس المحافظين، بما في ذلك توصية المجلس بتبني مشروع القرار في دورته الثانية والأربعين.

موجز تنفيذي

أولاً - السياق

- 1- يُيسر التحديث المقترح لشروط التمويل تنفيذ أكبر برنامج عمل للصندوق حتى الآن في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ويوائم هذا التحديث شروط التمويل في الصندوق مع مختلف المواضيع الاستراتيجية، من قبيل هشاشة اقتصادات الدول الصغيرة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ويتيح مزيداً من المرونة للمقترضين بشروط عادية، ويُحدِّث سياسات التمويل في الصندوق ومعايير وفق منهجية التسعير الحالية.
- 2- ودعا التقييم المؤسسي الذي أُجري مؤخراً للهيكلية المالية في الصندوق¹ إلى تحديث المنهجية الحالية المتبعة في تحديد سعر الفائدة المتغير في الصندوق؛ وإلى النظر في طلبات المقترضين، والمرونة التي توفرها الأدوات المالية المستخدمة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وتدعو عملية الإصلاح المرتبطة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (التجديد الحادي عشر) إلى تغييرات، من قبيل التغييرات الواردة في هذه الوثيقة، لتكثيف عمليات الصندوق مع الطلب القطري وتطوير إطاره المالي.

ثانياً - التغييرات المقترحة

- 3- توصي هذه الوثيقة بالتغييرات التالية:

(أ) الشروط العادية:

- (1) تقديم قروض ذات "أوعية" مختلفة من آجال استحقاق/فترات سماح وتحديد الأسعار تبعاً لذلك؛
- (2) إدخال فرق سعر ثابت باستخدام أوعية مختلفة من آجال استحقاق حسب ما هو معمول به في البنك الدولي للإتشاء والتعمير؛ ولا يمثل ذلك سعر فائدة ثابت نظراً إلى أن سعر الفائدة الأساسي السائد بين مصارف لندن متغير؛

¹ انظر EC 2018/101/W.P.5

(3) تطبيق تمايز علاوة الاستحقاق (رسم إضافي أو خصم) لفئة الدخل التي ينتمي إليها المقترض (حسب ما أعلنه البنك الدولي في أبريل/نيسان 2018).

(ب) الشروط التيسيرية للغاية والشروط المختلطة: مواعمة رسم الخدمة وسعر الفائدة على التمويل (بشروط مختلطة فقط) إلى عملة تقويم التمويل.

(ج) الشروط التيسيرية للغاية:

(1) اقتصادات الدول الصغيرة: تطبيق هيكل سداد جديد - 2 في المائة لمدة تتراوح بين 11 و20 سنة، و4 في المائة لمدة تتراوح بين 21 و40 سنة - من أجل زيادة درجة التيسير والحفاظ في الوقت نفسه على آجال الاستحقاق وفترات السماح الحالية التي تبلغ 40 و10 سنوات على التوالي؛

(2) الشروط التيسيرية للغاية المنتظمة: تطبيق هيكل سداد جديد - 4.5 في المائة لمدة تتراوح بين 11 و30 سنة، و1 في المائة لمدة تتراوح بين 31 و40 سنة - من أجل المواعمة مع درجة التيسير الأقل المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى والحفاظ في الوقت نفسه على آجال الاستحقاق وفترات السماح الحالية التي تبلغ 40 و10 سنوات على التوالي.

(د) جميع القروض: تحديد سعر الفائدة ربع السنوي باستخدام سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن (البيور) لمدة ستة أشهر.

ثالثاً - الأساس المنطقي

4- تحقق هذه المقترحات ما يلي: (1) تيسير إدارة الدين والمخاطر، وممارسات التخطيط لدى المقترضين والصندوق، بما يشمل التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية؛ (2) التعبير عن الوضع المميز للصندوق الذي يحقق فيه المشروع الاعتيادي الذي يموله الصندوق عائداً على الاستثمار لمدة أطول؛ (3) تقديم رد الصندوق على طلب المقترضين بشأن مجموعة موسّعة من الإصدارات المالية.

5- وتبقي المقترحات الحالية بشأن شروط التمويل العادية على المنهجية الأساسية التي اعتمدها المجلس التنفيذي لتحديد سعر الفائدة المتغير في الصندوق المربوط بسعر فائدة المؤسسة الدولية للتنمية/البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويمكن لمواصلة العمل حسب المعتاد أن يدفع المقترضين إلى اختيار مصادر أخرى للتمويل نظراً لأن الأسعار في الصندوق يمكن أن تكون باهظة أكثر من اللازم، خاصة بالنسبة للبلدان المؤهلة للحصول على خصومات وإعفاءات في مكان آخر.

6- والتغييرات المذكورة أعلاه مستدامة مالياً بصورة شاملة، وستسفر عن تسريع التدفقات العائدة، وستزيد في نهاية المطاف من الموارد المتاحة للمقترضين وستحد من أثر سعر صرف العملات الأجنبية على الصندوق. وستتيح أيضاً مزيداً من المرونة للمقترضين بشروط عادية، وستُخفف بالتالي من التصور السائد بشأن التكلفة الباهظة للتمويل المقدم من الصندوق عن طريق إتاحة فرق سعر متناسب مع وعاء آجال استحقاق القروض المقدمّة بشروط عادية.

رابعاً - تنفيذ التغييرات: الإدارة القانونية وإدارة المخاطر والتسيير

7- يراعي الأثر المالي الناجم عن هذه التغييرات الاستدامة المالية للصندوق بما يتماشى مع نسبة الحد الأدنى للسيولة البالغة 60 في المائة التي وافق عليها المجلس التنفيذي. ووضعت السيناريوهات المالية المستخدمة في هذه الوثيقة بالاستناد إلى أفضل تقديرات الإدارة وفقاً للنموذج المالي الحالي؛ غير أن النتائج الفعلية يمكن أن تختلف عن النتائج المتوقعة.

8- وسوف يتطلب تنفيذ التغييرات المقترحة أعلاه ما يلي:

(أ) تعديل سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييرها واعتمادها من مجلس محافظي الصندوق من أجل ما يلي: (1) تطبيق تمايز آجال الاستحقاق وفترات السماح على الشروط العادية؛ (2) تطبيق التسعير الخاص بنوع العملة (حسب ما سيقرره المجلس التنفيذي) على الشروط التيسيرية للغاية والشروط المختلطة؛ (3) تغيير تواتر عملية استعراض وتنقيح رسم الخدمة وسعر الفائدة المرجعي في الصندوق.

(ب) تنقيح منهجية الصندوق لتحديد أسعار الفائدة العادية والمتوسطة التي تفرض على المقترضين على النحو الذي وافق عليه المجلس التنفيذي خلال دورتيه السابعة والتسعين والثامنة والتسعين في سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2009. وينبغي أن تشمل تلك التنقيحات ما يلي: (1) فرق سعر ثابت وما يرتبط به من تحديد؛ (2) تمايز علاوة الاستحقاق تبعاً لفئة الدخل؛ (3) تمايز هيكل القروض التيسيرية للغاية المقدمة إلى اقتصادات الدول الصغيرة وسائر المقترضين المؤهلين. وستحتاج هذه التغييرات إلى اعتماد المجلس التنفيذي لها.

9- وستنفذ التغييرات المقترحة من خلال حزمة من ترتيبات التنفيذ التي ستشمل اتصالات داخلية وخارجية، وبناء قدرات الموظفين وأصحاب المصلحة على إدارة مختلف خيارات المقترضين ودمج إدارة المخاطر الأكثر تعقيداً، وإدارة الأصول والخصوم.

10- وسيُعدّل الصندوق إجراءاته وأدلتته بشأن الاتصالات، وتسيير القروض، والمحاسبة والإدارة، وسيكفل بناء النظم والقدرات الداخلية والخارجية والحفاظ عليها بمرور الوقت. وستُدمج التغييرات المقترحة إدخالها على شروط التمويل في خطة عمل الشفافية الحالية بما يتفق مع التزامات الإدارة (انظر EB 2017/122/R.29/Rev.1)، وسيبيح ذلك معلومات إضافية عن شروط التمويل وأسعار الفوائد، ومذكرات المنتجات التي ستتاح اعتباراً من مطلع عام 2019.

خامساً - خاتمة

11- تُشكّل هذه المجموعة من المقترحات جزءاً من حزمة التغيير الهادفة إلى تعزيز الاستجابة في الصندوق. وتهدف، من خلال إتاحة خيارات أكثر أمام المقترضين، إلى موازنة مصالح مختلف المقترضين. وبينما تعترف بإمكانية تقديم معاضات لفرادى البلدان فإنها تركز على حزمة واسعة من الخيارات والقيمة لجميع أصحاب المصلحة. وتُدمج إدارة الصندوق اقتراح تحديثات منتظمة إلى جانب وسائل ومنتجات جديدة من أجل الاستجابة على نحو أفضل لطلبات المقترضين والتكثيف مع الهيكلية المالية المتطورة في الصندوق.

تحديث شروط التمويل في الصندوق

أولاً - الخلفية والنهج

- 1- اتفقت الإدارة مع أصحاب المصلحة أثناء اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لمراد الصندوق (التجديد الحادي عشر) على الشروع في عملية إصلاح طموحة من خلال نموذج عمل معزز سيُعظم مساهمته الطويلة الأجل في التنمية. وتحقيقاً لهذه الأهداف، يزمع الصندوق إجراء سلسلة من التغييرات التشغيلية والمالية التي تهدف إلى: ترشيد سياساته وإجراءاته وتحديثها؛ وتكييف العمليات كي تدعم الطلبات القطرية واحتياجات الدول الأعضاء المقترضة.
- 2- وتستجيب هذه الوثيقة لتحديات تنفيذ التزامات التجديد الحادي عشر من خلال اقتراح تحديث لشروط التمويل في الصندوق. ولم تطرأ في السنوات الأخيرة أي تغييرات ملموسة على شروط التمويل في الصندوق - على الأقل ليس بالطريقة الشاملة المقترحة في هذه الوثيقة. ونجح نموذج العمل الحالي المعمول به في الصندوق في تحقيق برنامج قروض ومنح قوي في تجديرات الموارد الأخيرة. غير أن إدخال تغيير مميّز على نموذج العمل لفترة التجديد الحادي عشر سيمكّن الصندوق من الوفاء بأهدافه العالمية الطموحة. وترى الإدارة أن الوقت بات مناسباً لتقديم مقترح التغيير إدراكاً منها بالحاجة إلى تحديث مجالات كثيرة، وضرورة تنفيذ التغييرات تدريجياً، وبناء قدرات ونظم داخلية كافية. ويركز هذا المقترح على المجالات التي باتت في حاجة ماسة وضرورية إلى التغيير.
- 3- وبذلت الإدارة أثناء إعداد مدخلات هذه الوثيقة جهوداً من أجل ما يلي:
 - تكييف العمليات كي تدعم طلبات المقترضين واحتياجاتهم، وزيادة إمكانية مقارنة المنتجات المالية المقدمة من الصندوق مع المنتجات المالية في المؤسسات المالية الأخرى؛
 - معالجة المواضيع الاستراتيجية، مثل هشاشة اقتصادات الدول الصغيرة والدول المقترضة التي تمر بمرحلة انتقالية؛
 - تعزيز الاستدامة المالية للصندوق من خلال تسريع التدفقات العائدة من القروض عن طريق إتاحة آجال استحقاق قصيرة اختيارية وتعزيز إدارة مخاطر العملة وإدارة الأصول والخصوم؛
 - إتاحة مزيد من المرونة للمقترضين في استراتيجياتهم لإدارة الديون والتخفيف من المخاطر المالية عن طريق تطبيق تمايز التسعير حسب متوسط فترة السداد عن طريق عرض خيارات أخرى في آجال الاستحقاق وفترات السماح، وإتاحة خيار فرق سعر ثابت؛
 - العمل بأسلوب متمايز مع المقترضين في التحولات الإنمائية؛
 - الاستعراض الشامل للمخاطر المتصلة بإدخال التغييرات المقترحة والتدابير التخفيفية.
- 4- وبشكل المقترح جزءاً من حزمة الصندوق لإحداث تحولات بهدف تعزيز استجابته وجاذبيته عن طريق إتاحة خيارات أكثر أمام المقترضين. ويهدف المقترح إلى موازنة مصالح مختلف فئات المقترضين. وبينما يُسَلَّم

المقترح بإمكانية تقديم معاوضات لفرادى البلدان، فإن هدفه يتمثل في صياغة حزمة شاملة تتيح خيارات وقيمة لجميع أصحاب المصلحة.

ثانياً - شروط الصندوق ومنهجيته الحالية، ومقارنتها بالممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى

5- يُشير تحليل الأسس المرجعية لممارسات الصندوق بالمقارنة مع تسعير القروض في المؤسسات المالية الدولية النظرية² إلى أن جميع المؤسسات النظرية، بالمقارنة مع الصندوق، تُقدّم مجموعة واسعة ومرنة من منتجات التمويل، والأسعار، وأجال الاستحقاق، وعملات التقويم. ويمكنها ذلك من إتاحة مرونة تشمل تحويل عملة القرض، وتحويل فرق سعر فائدة القرض من متغيّر إلى ثابت والعكس بالعكس، وتسريع مدفوعات السداد. ويرد في الذيل تحليل يتناول هذه العروض.

6- وكما جاء في سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعايير (سياسات التمويل ومعايير)، يُقدّم الصندوق حالياً ثلاثة منتجات تمويلية:

- قروض بشروط تيسيرية للغاية، وبشروط مختلطة، وبشروط عادية؛
- منح؛
- منح من خلال إطار القدرة على تحمل الديون.

ثالثاً - الأساس المنطقي والتوصيات بشأن التغييرات في شروط التمويل

7- ترد أدناه المقترحات المفصلة والأسس المنطقية للتغييرات، ويلخصها الملحق الأول. وترد في الملاحق تفاصيل أخرى بشأن التغييرات المقترحة، بما يشمل الأثر المالي على سيولة الصندوق، علاوة على التغييرات المطلوب إدخالها في الوثائق القانونية. وأما الأثر المالي الإجمالي على سيولة الصندوق، فهو مستدام مع تدفق عائد إيجابي بما يقدر بحدود 760 مليون دولار أمريكي على مدى 50 عاماً. وقد انبثقت هذه النتيجة عن اعتبار أنه قد تم اختبار أثر كل افتراض على حدى على سيولة الصندوق. وبالتالي، فإنه من المعقول الافتراض بأن الأثر الإجمالي لجميع الافتراضات، إذا ما تم اختبارها بصورة متزامنة، يمكن أن تمثّل وسطياً لكل نتيجة من النتائج.

ألف - القروض المقدمة بشروط عادية: التسعير المتمايز حسب متوسط فترة السداد

8- يبلغ أجل استحقاق القرض العادي الاعتيادي المقدم من الصندوق ما يتراوح بين 15 و18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات. ويستند سعر هذا القرض إلى سعر مرجعي متغيّر³ بالإضافة إلى فرق

² تشمل المؤسسات المالية الدولية النظرية مجموعة البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

³ من ذلك على سبيل المثال، سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن بالدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر.

السعر المتغيّر للبنك الدولي للإنشاء والتعمير⁴، الذي يستخدم كمؤشر غير مباشر لتكلفة التمويل المقدم من الصندوق.

9- وتلقى الصندوق أثناء فترتي التجديدين التاسع والعاشر لموارده طلبات رسمية لأجل استحقاق مختلف من 18 من 23 مقترض بشروط عادية من المقرر حصولهم على تمويل في فترة التجديد الحادي عشر؛ واختار أحد المقترضين، لأول مرة في تاريخ الصندوق، أجل استحقاق أقصر (انظر الإطار 1 أدناه). وطلب 10 مقترضين بشروط عادية خلال فترة التجديد العاشر من الصندوق تحديد السعر بناءً على شروط متوسط أجل سداد التمويل الأساسي.

الإطار 1

إدخال تمايز فرق السعر المتغيّر بالاستناد إلى وعاء آجال الاستحقاق

الفترة على الصمود والتنوع في العراق. في عام 2017، مؤل الصندوق مشروع تنشيط زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة (EB 2017/LOT/P.10/Rev.1) بقرض قيمته 15.73 مليون دولار أمريكي ومنحيتين بما مجموعه 2.5 مليون دولار أمريكي. وقدم القرض بشروط عادية بأجل استحقاق أقصر 10 سنوات، بما في ذلك فترة سماح مدتها 3 سنوات. ويتفق سعر الفائدة الذي فرضه الصندوق مع السعر المقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لأعلى وعاء استحقاق (أي أجل الاستحقاق الذي يزيد على 18 إلى 20 سنة). وفي حال بدأت الحكومة في السداد، سيطبق الصندوق سعر الفائدة العادية على القروض الذي سيعادل سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن + 0.97 في المائة، في حين أن السعر الساري المطبق في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، إذا كان متوسط أجل الاستحقاق ثماني سنوات أو أقل، سيكون سعر فائدة يعادل سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن + 0.47 في المائة.

10- وسيتيح تمكين المقترضين من تكييف آجال الاستحقاق وفترات السماح للقروض، مع مراعاة تحديد أسعار القروض ذات الصلة بالاستناد إلى متوسط فترة السداد، مزيداً من المرونة في استراتيجيات المقترضين لإدارة الدين والتخفيف من المخاطر. وسيتيح لهم اختيار شروط التمويل التي تتفق مع الآثار الاقتصادية والمالية المتوقعة للمشروعات. وكان هناك اقتراح بأن يحقق الصندوق مزيداً من المواءمة مع النهج المرن للبنك الدولي للإنشاء والتعمير عن طريق السماح للمقترضين باختيار أجل استحقاق يبلغ في حده الأقصى 35 عاماً، ومتوسط أجل استحقاق يبلغ 20 عاماً، وتعديل فرق السعر المتغيّر تبعاً لمتوسط أجل استحقاق القرض (انظر الملحق الثاني، القسمان الثاني والثالث) على أن يبلغ الحد الأقصى لفترة السماح عشر سنوات.

باء - القروض المقدمة بشروط عادية: إدخال خيار فرق السعر الثابت

11- يتيح تقديم قروض بفرق سعر ثابت للمقترضين سعر فائدة يتألف من مكون سعر الفائدة المتغيّر (مثل سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن، وسعر الفائدة على معاملات اليورو فيما بين المصارف) الذي يتم تحديثه دورياً لمراعاة تغييرات السوق؛ ومكون فرق السعر الثابت الذي يظل ثابتاً طوال أجل القرض. ولا يخضع بالتالي سعر الفائدة على القرض إلا لتقلبات السوق التي تؤثر على سعر الفائدة المتغيّر (سعر الفائدة السائد

⁴ أعلى متوسط "وعاء آجال الاستحقاق" في البنك الدولي للإنشاء والتعمير (أي القروض التي يتراوح متوسط أجل سدادها بين 18 و 20 سنة).

بين مصارف لندن، أو سعر الفائدة على معاملات اليورو فيما بين المصارف، أو غيرهما). ولا يوجد لدى الصندوق حالياً خيار فرق السعر الثابت. وطلب عدة مقترضين قروضاً بفرق سعر ثابت، خاصة للتخفيف من المخاطر في مشروعات معينة (مثل عمليات التمويل الريفي)⁵. وتيسر تلك القروض تصميم المشروعات وتنفيذها، وتتيح إمكانية الوصول بسهولة إلى التمويل، وتزيد استقرار إعادة الإقراض، وتُعزز أثر المشروعات.

الإطار 2

الفوائد التشغيلية لإدخال قروض بفرق سعر فائدة ثابت

التمويل الريفي في الأردن. قدّم الصندوق قروضاً بشروط عادية بما مجموعه قيمته 11.3 مليون دولار أمريكي و8.4 مليون دولار أمريكي على التوالي لمشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي ومشروع الاستثمار في المجنزات الصغيرة وانتشال الأسر الريفية من الفقر في الأردن. وحُصص ما يقرب من 10.6 مليون دولار أمريكي لإنشاء صندوق للتمويل الريفي من أجل دعم تنمية المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ويهدف الصندوق إلى تقليص الحاجة إلى ضمانات قروض الاستثمارات الجديدة وتحسين الأهلية المصرفية لقروض الاستثمارات الجديدة المقترحة. وطلب البنك المركزي الأردني أثناء مرحلة التصميم، باعتباره الوكالة المنفذة لهذا المكوّن، فرق سعر ثابت. وكان السبب وراء ذلك هو أن مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدّم قروضاً إلى المستفيدين طلبت سعر فائدة يمكن التنبؤ به بسهولة أكبر من أجل الحفاظ على تنافسية التكاليف الإقراضية في الأجل المتوسط. ويمكن للقروض المقدّمة بفرق سعر فائدة ثابت أن تُيسرّ زيادة مشاركة المستفيدين من خلال توفير الائتمانات بشروط أكثر تيسيرية.

الجدول 1

إدخال خيارات آجال الاستحقاق وفترات السماح والتسعير المتميز وفرق السعر الثابت

شروط التمويل	الوضع الحالي	وصف التغيير	الاعتبارات
أجل استحقاق يصل إلى 18 سنة. وفترة سماح مربوطة بثلاث سنوات.	أجل استحقاق يصل إلى 35 سنة ومتوسط أجل استحقاق نهائي مدته 20 سنة، على أن يكون الحد الأقصى لفترة السماح 10 سنوات.	عرض آجال استحقاق بحد أقصى تصل إلى 35 سنة ومتوسط أجل استحقاق نهائي مدته 20 سنة، على أن يكون الحد الأقصى لفترة السماح 10 سنوات.	حجم الموارد المتوقعة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: 900 مليون دولار أمريكي.
عدم التمايز في التسعير.	تطبيق التسعير حسب متوسط أوعية الاستحقاق في البنك الدولي للإنشاء والتعمير.	تطبيق التسعير حسب متوسط أوعية الاستحقاق في البنك الدولي للإنشاء والتعمير.	مرونة للمقترض لإدارة الدين.
عدم عرض فرق سعر ثابت.	تطبيق فرق سعر ثابت مصحوب بخيارات لتحديد فترات السماح وآجال الاستحقاق. وتطبيق التسعير وفقاً لمتوسط أوعية استحقاق السداد المعمول بها في البنك الدولي للإنشاء والتعمير.	تطبيق فرق سعر ثابت مصحوب بخيارات لتحديد فترات السماح وآجال الاستحقاق. وتطبيق التسعير وفقاً لمتوسط أوعية استحقاق السداد المعمول بها في البنك الدولي للإنشاء والتعمير.	عدم وقوع أي أثر مالي شامل كبير على الصندوق.
			زيادة مخاطر فرق السعر الثابت.
			تبعاً للطلب على قروض فرق السعر الثابت، يمكن أن يسفر هذا التغيير عن سهولة إضافية بنحو 700 مليون دولار أمريكي على مدى 50 سنة.

جيم - القروض المقدّمة بشروط عادية: تطبيق تمايز علاوة الاستحقاق بين فئات الدخل

12- يتألف فرق السعر المتغير الذي يطبقه البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي تستند إليه منهجية التسعير في الصندوق من عدة عناصر تشمل فرقاً تعاقدياً، وعلاوة استحقاق، ورسمًا لتغطية متوسط تكلفة التمويل التي يتحملها البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وتزداد علاوة الاستحقاق تبعاً لطول أجل استحقاق القرض. وفي

⁵ يكون فرق السعر الثابت في العادة أعلى من فرق السعر المتغير لأنه يشمل علاوة مخاطر سوق تعوّض الصندوق عن التقلبات المحتملة في تكلفة تمويله خلال مدة القرض.

يوليو/تموز 2018، أدخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير مجموعة معيارية من الزيادات في علاوة الاستحقاق، وعاد بذلك إلى ممارسته التاريخية في تكييف علاوة الاستحقاق بالاستناد إلى دخل المقترض⁶. وستزداد علاوة الاستحقاق بنسبة تتراوح بين 10 و40 نقطة أساس⁷ للقروض التي يزيد متوسط أجل استحقاقها على 10 سنوات. وتبلغ الزيادة 40 نقطة أساس للقروض التي يتراوح متوسط أجل استحقاقها من 18 و20 سنة - وهو الوعاء المستخدم حالياً في الصندوق لتسعير قروضه المقدمة بشروط عادية. وسيُمنح للبلدان التي يصنفها البنك الدولي للإنشاء والتعمير بأنها بلدان الدخل المرتفع⁸ رسماً إضافياً يتراوح بين 5 نقاط أساس و25 نقطة أساس تبعاً لمتوسط أجل الاستحقاق، بينما ستحصل البلدان التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 6 795 دولاراً أمريكياً أو أقل على خصم يتراوح بين 5 و20 نقطة أساس. وتُغفى من الزيادات في علاوات الاستحقاق البلدان المؤهلة للحصول على قروض بشروط مختلطة واقتصادات الدول الصغيرة والدول الهشة (وفقاً للقائمة المنسقة للبنك الدولي) والبلدان التي تخرجت مؤخراً من قائمة البلدان المؤهلة لتمويل المؤسسة الدولية للتنمية.

13- واعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2019، سيحتاج الصندوق إلى إجراء زيادة في علاوة الاستحقاق تتراوح بين صفر و40 نقطة أساس¹⁰ بالإضافة إلى الرسم الحالي الذي يبلغ 50 نقطة أساس. وبشكل ذلك جزءاً متأسلاً من فرق السعر السائد في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويرتبط الصندوق بأعلى متوسط وعاء استحقاق معمول به في البنك الدولي للإنشاء والتعمير منذ عام 2009. وتُشير التوقعات إلى أن تخصيص الموارد للمقترضين في فترة التجديد الحادي عشر لا يشمل أي بلد من البلدان التي ينطبق عليها الرسم الإضافي. غير أن نسبة كبيرة من مخصصات التجديد الحادي عشر (626 مليون دولار أمريكي تقريباً، أو 71 في المائة من اقتراض البلدان بشروط عادية) موجهة إلى البلدان التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 6 795 دولاراً أمريكياً أو أقل، والبلدان التي تعتبر معفاة من علاوات الاستحقاق.

14- ويمكن لاستمرار العمل بالطريقة المعتادة أن يدفع المقترضين إلى اختيار مصادر تمويل أخرى نظراً لأن تسعير القروض في الصندوق قد يعتبر أعلى مما يمكن تحمله، خاصة بالنسبة للبلدان المؤهلة للحصول على خصومات وإعفاءات في مكان آخر. والواقع أن التقييم المؤسسي للهيكلية المالية في الصندوق¹¹ خلص إلى أن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا استخدمت فيما بين فترتي التجديدين السابع والتاسع لموارد الصندوق فقط 90 في المائة و75 في المائة على التوالي من مواردها الأصلية المخصصة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويمكن أن يستمر هذا الانخفاض في معدل الاستيعاب أثناء فترة التجديد الحادي عشر؛ والتفسير المقبول لذلك هو عدم قدرة عروض الصندوق على المنافسة.

⁶ على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي باستخدام طريقة أطلس.

⁷ نقطة أساس واحدة؛ واحد على المائة من نقطة مئوية واحدة (تستخدم أساساً في التعبير عن الاختلافات في أسعار الفائدة).

⁸ هي البلدان التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على 12 055 دولاراً أمريكياً في السنة المالية 2019.

⁹ بالنسبة للسنة المالية 2019، يمثل هذا الرقم عتبة الدخل التي يبدأ بها البنك الدولي للإنشاء والتعمير مناقشاته مع المقترضين حول التخرج من الإقراض الذي يمنحه.

¹⁰ تفترض الزيادة بنسبة تتراوح بين صفر و40 نقطة أساس أنه قد بدأ تنفيذ تمايز آجال الاستحقاق وفترات السماح حسب ما هو مقترح في القسم السابق. وإذا لم يكن قد بدأ تنفيذه، سيُطبَّق الصندوق زيادة قدرها 40 نقطة أساس على قروضه الحالية.

¹¹ انظر الحاشية رقم 1.

15- وتُقدِّم الإدارة تعديل علاوات الاستحقاق على غرار البنك الدولي للإنشاء والتعمير، على أن يكون التعديل متناسباً مع سياق الصندوق من أجل الحفاظ على مبادئه الأساسية وتوفير مزيد من المرونة. وسوف يستخدم الصندوق عتبات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المحددة (والمحدثة سنوياً) في البنك الدولي لتحديد علاوة الاستحقاق المناسبة لكل مقترض. ويشمل مقترضو الصندوق الذين ينطبق عليهم الإعفاء من زيادات علاوات الاستحقاق، على النحو المبين في الفترة السابقة: (1) الدول الهشة؛ (2) اقتصادات الدول الصغيرة؛ (3) البلدان المتحوّلة من شروط مختلطة إلى شروط عادية؛ (4) البلدان التي أصبحت مؤهلة للحصول على تمويل بشروط عادية أثناء فترة التجديد التاسع أو فترة التجديد العاشر كتدبير استثنائي لفترة التجديد الحادي عشر¹². ويُقدِّم أن يُشكل الإعفاء النهائي جزءاً من عملية الانتقال لدعم المقترضين في تغيير شروطهم الإقراضية.

16- وبافتراض موافقة المجلس التنفيذي على هذه الحزمة من المقترحات في ديسمبر/كانون الأول 2018، سيتاح لمعظم المقترضين بشروط عادية خيار الحصول على علاوات استحقاق منخفضة تبلغ 20 نقطة أساس للقروض التي يتراوح متوسط أجل استحقاقها بين 10 و12 سنة. انظر التفاصيل الإضافية في القسم الرابع من الملحق الثاني.

الجدول 2

تطبيق تمايز علاوة الاستحقاق بين فئات الدخل

شروط التمويل	الوضع الحالي	وصف التغيير	الاعتبارات
عادية	عدم تمايز علاوة الاستحقاق حسب فئة دخل المقترض	تمايز علاوة الاستحقاق حسب فئة دخل المقترض	<ul style="list-style-type: none"> حجم الموارد المتوقعة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للبلدان المرتفعة الدخل: صفر. المقترضون بشروط عادية: 900 مليون دولار أمريكي، منها 600 مليون دولار أمريكي موجهة إلى البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل إتاحة المرونة والخيار أمام المقترضين تبسيط إدارة الديون نظراً للمواعمة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير

دال - القروض التيسيرية للغاية والمختلطة: تطبيق أسعار فائدة رسم الخدمة المرتبط بالعملة

17- يُقلص الاقتراض بعملة واحدة تعرض المقترضين لمخاطر العملات، خاصة المقترضون الذين تكون إيراداتهم بالعملة ذات الصلة أو بعملات محلية مرتبطة بإحدى العملات المختارة. ويتيح ذلك فرصاً أمام المقترضين لمواعمة عملة إيراداتهم مع الديون، وتنويع مخاطر العملة، وتعزيز الإدارة المالية لحواظ ديونهم.

18- وبدأ الصندوق في عام 2016 التطبيق التجريبي الأولي لإطار الإقراض بعملة واحدة¹³، وأتاح ذلك للمقترضين، بناءً على طلبهم، تقويم عملة التمويل بدولارات الولايات المتحدة واليورو كبديل عن وحدات

¹² البلدان هي أنغولا، أرمينيا، بوليفيا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، جورجيا، الهند، الفلبين، سري لانكا، فييت نام.
¹³ يتألف المرفق التجريبي من 200 مليون دولار أمريكي. وتخطى الطلب على هذا المرفق جميع التوقعات، حيث تم الالتزام بمبلغ 1.3 مليار دولار أمريكي واليورو من أصل 1.9 مليار دولار أمريكي متاحة في السنتين 2016 و2017.

حقوق السحب الخاصة. وتُشير حالياً سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره فقط إلى وحدات حقوق السحب الخاصة ولا تُشير إلى اليورو أو الدولار الأمريكي كعملة لتقويم التمويل التيسيري للغاية والمختلط. ولذلك سيجري إدخال تحديث يُعبّر عن إطار العملة الواحدة. ويُقدّم الصندوق حالياً نفس التسعير للتمويل التيسيري للغاية والمختلط بغض النظر عن العملة. ومن الجلي أن القروض المقومة بالدولار الأمريكي تحتاج إلى تكلفة سوقية مختلفة عن القروض المقدمّة بوحدات حقوق السحب الخاصة أو اليورو، ويُطبّق هذا التمايز في جميع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وتُقدّم الإدارة تحديد تسعير القروض المقومة بالعملة الواحدة على أساس التعادل المالي بحيث لا يتأثر المقترض وقت تحديد السعر بعملة تقويم القرض. ويسري ذلك سواءً أكان القرض بوحدة حقوق السحب الخاصة أو بأي خيار من خيارات العملة الواحدة (أي أن التكلفة المتوقعة لخدمة القرض لن تختلف باختلاف العملة). ويمكن بالتالي أن يختار المقترض الخيار الذي يتفق مع استراتيجيته لإدارة الديون.

الإطار 3

إقراض العملة الواحدة بشروط تيسيرية للغاية

وافق المجلس التنفيذي للصندوق على تقديم قرض إلى باكستان من أجل البرنامج الوطني للتخلص من الفقر. وقُدّم هذا التمويل البالغ 82.6 مليون دولار أمريكي بشروط تيسيرية للغاية ويتحمل رسم خدمة بواقع 0.75 في المائة. ولو أن الصندوق أدخل تعديلاً للتعادل المالي فإن رسم الخدمة المنطبق سيصبح 1.44 في المائة بالاستناد إلى المعدلات السارية في المؤسسة الدولية للتنمية. ويمكن أن يسفر هذا الفرق عن خسارة كبيرة في التدفقات العائدة بمرور الوقت، ويمكن أن تزداد تلك الخسارة إذا استمر الإقراض بعملة واحدة.

الجدول 3

تطبيق أسعار الفائدة المحددة للعملة

شروط التمويل	الوضع الحالي	وصف التغيير	الاعتبارات
تيسيرية للغاية ومختلطة	استخدام التسعير بحقوق السحب الخاصة أيضاً للتمويل بالدولار واليورو	إجراء تعديل أساسي لكفالة التعادل المالي بين عملات القروض على أساس أسعار المؤسسة الدولية للتنمية	حجم الموارد المتوقعة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بعمليات خلاف حقوق السحب الخاصة: 958 مليون دولار أمريكي
			تمكين المقترضين من اختيار عملة القرض ورسوم الخدمة ورسوم الفائدة المصاحبة له بما يسمح بتعزيز إدارة الديون، بما في ذلك تخطيط العملة وتخفيف أثر تقلبات أسعار الصرف
			حل مشكلة عدم التوافق في إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق

هاء - القروض المقدمّة بشروط تيسيرية للغاية: التسعير المتميز لاقتصادات الدول الصغيرة

19- طلب الأعضاء من الصندوق أثناء اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر تقديم حوافز أخرى لاقتصادات الدول الصغيرة. ويسمح الإعفاء الممنوح لاقتصادات الدول الصغيرة، الذي أُدخل في سياسات التمويل ومعاييره في فبراير/شباط 2018، بمزيد من التيسير لهذه البلدان من ناحية تحديد شروط الإقراض. ويقترح الصندوق توفير مزيد من التيسير لهذه البلدان من خلال السماح للمقترضين بتحديد نسبة أقل من أصول القروض في السنوات الأولى عن طريق تغيير أجل استهلاك القرض من نسبة ثابتة (3.33)

في المائة) ليصبح 2 في المائة سنوياً اعتباراً من السنة 11 إلى السنة 20، و4 في المائة سنوياً في السنوات 21 إلى 40. وسيؤدي ذلك إلى المواءمة بين الصندوق والمؤسسة الدولية للتنمية في هذا الصدد (انظر القسم ثانياً في الملحق الثالث).

الجدول 4

اقتصادات الدول الصغيرة

شروط التمويل	الوضع الحالي	وصف التغيير	الاعتبارات
اقتصادات الدول الصغيرة	فترة الاستهلاك بنسبة ثابتة تبلغ 3.33 في المائة سنوياً	فترة الاستهلاك ستكون 2 في المائة لمدة 11-20 سنة؛ و4 في المائة لمدة 21-40 سنة.	حجم الموارد المتوقعة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: 30 مليون دولار أمريكي
			شروط مواتية أفضل للمقترضين
			أثر لا يُذكر على الصندوق

واو - القروض المقدّمة بشروط تيسيرية للغاية: تغيير مستوى التيسير

20- يُشكل التزام الصندوق بتوجيه 90 في المائة من موارده التيسيرية إلى البلدان المؤهلة المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، أحد أهم العوامل المحرّكة لتخصيص الموارد من خلال الصيغة المعتمدة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، طبّق الصندوق في عام 2018 مفهوم اقتصادات الدول الصغيرة وأهليتها للتمويل بشروط تيسيرية للغاية في سياسات التمويل المقدّم من الصندوق ومعاييرها.

21- وظلت شروط القروض التيسيرية للغاية في الصندوق دون تغيير منذ عام 1994: أي أجل استحقاق مدته 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات ورسم خدمة بواقع 0.75 في المائة سنوياً. وفيما يتعلق بمستوى التيسير في المنح، يُطبّق الصندوق نسبة 60 في المائة لعنصر المنح مقارنة بنسبة 55 في المائة التي تطبقها المؤسسة الدولية للتنمية على الائتمانات العادية بشروط حقوق السحب الخاصة، و54 في المائة التي يطبقها مصرف التنمية الأفريقي على المجموعة الفرعية من المقترضين عن طريق "السلف"¹⁴، التي تُمثّل ما يقرب من نصف البلدان المؤهلة للاقتراض من مصرف التنمية الأفريقي فقط والتي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن 1 000 دولار أمريكي. ومن المهم ملاحظة أن المجموعة الفرعية "المنتظمة" من البلدان المؤهلة للاقتراض من مصرف التنمية الأفريقي - التي تتمتع بمستوى تيسيري أعلى يبلغ 59 في المائة، بما في ذلك رسم التزام - مؤهلة كلياً أو جزئياً للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون استناداً إلى تقييم صندوق النقد الدولي للجدارة الائتمانية. ويبلغ مستوى التيسير في قروض مشروعات المساعدة التيسيرية في مصرف التنمية الآسيوي 48 في المائة.

22- وسعيًا إلى تقديم لمحة عامة عن سياق التمويل الإنمائي في المؤسسات الأخرى، دار نقاش أثناء اجتماع التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية مع أعضائها لتتفح شروط إقراض المقترضين بشروط

¹⁴ يُمثّل هؤلاء المقترضون نصف البلدان المؤهلة للاقتراض من مصرف التنمية الأفريقي فقط والتي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن 1 000 دولار أمريكي (باستثناء واحد).

تيسيرية للغاية في المستقبل¹⁵. ولوحظ أن أي تنقيح متواضع لخفض مستوى التيسير الممنوح للمقترضين سيسفر عن زيادة في التدفقات العائدة إلى المؤسسة الدولية للتنمية. وأجريت إصلاحات مماثلة في مصرف التنمية الأفريقي لتوجيه مزيد من الموارد إلى البلدان الأشد فقراً، مع تطبيق شروط مشددة متميزة اعتباراً من دورة التجديد الثالث عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي. ومع أخذ هذه الإصلاحات بعين الاعتبار، أثبتت محاكاة مسارات عبء الدين الخارجي العام والدين الخارجي المضمون من القطاع العام في البلدان المؤهلة لقروض المؤسسة الدولية للتنمية فقط أن هذا التنقيح في شروط الإقراض المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية والتغييرات الأخرى في المصارف المالية الدولية لن تؤدي على الأرجح إلى أثر مادي على تصنيف البلدان حسب المخاطر. ونتيجة لهذه المناقشات، تغيرت شروط المؤسسة الدولية للتنمية الخاصة بأداة القروض التيسيرية للغاية إلى أجل استحقاق مدته 38 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 6 سنوات.

23- ونقترح الإدارة تعديل مستوى التيسير الشامل في قروض الصندوق المقدمة بشروط تيسيرية للغاية تماشياً مع شروط المؤسسات المالية الدولية الأخرى في ضوء البارامترات وعوامل تخفيف المخاطر المذكورة أعلاه. ومع ذلك، ونظراً لما أعرب عنه بعض المقترضين من رغبة في الإبقاء على فترات سماح أطول تصل إلى 10 سنوات وأجال استحقاق مدتها 40 سنة، يقترح تخفيض مستوى التيسير وذلك بتعديل استهلاك فترة السداد لتصل إلى 4.5 في المائة في السنوات من 11 إلى 30، وإلى 1 في المائة في السنوات من 31 إلى 40. وستستمر البلدان التي قُيِّمت بأنها تواجه مخاطر مديونية مرتفعة أو متوسطة (بلدان "الضوء الأحمر" و"الضوء الأصفر") في تلقي مساعدتها المالية، كلياً أو جزئياً، في شكل منح. ويرد أدناه ملخص يوجز تفاصيل الشروط الرئيسية والمستوى (الحالي والمقترح) للتيسير في الصندوق، والمؤسسة الدولية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي:

¹⁵ دار النقاش في المؤسسة الدولية للتنمية في ضوء ما يلي: (1) التقدم المحرز منذ بداية العمل بإطار القدرة على تحمل الديون الذي يوفر تمويلًا بالمنح للمقترضين الذين تبلغ لديهم شدة ضائقة المديونية مستويات معتدلة أو أعلى؛ (2) مستوى التيسير لهذا المنتج بدرجة أعلى مما في المنظمات الإنمائية الأخرى.

مستوى التيسير وشروط الإقراض حسب المؤسسة المالية الدولية

المستوى المقترح في الصندوق	المستوى الحالي في الصندوق	صندوق التنمية الآسيوي (القروض التيسيرية والمساعدة فقط) - قروض البرامج	صندوق التنمية الآسيوي (القروض التيسيرية -قروض المشروعات)	صندوق التنمية الأفريقي - السلف	صندوق التنمية الأفريقي - الإقراض العادي	المؤسسة الدولية للتنمية	
40	40	24	32	40	40	38	أجل الاستحقاق (بالسنوات)
10	10	8	8	5	10	6	فترة السماح (بالسنوات)
%0.75	%0.75	1% أثناء فترة السماح، و1.5% أثناء فترة استهلاك القرض	1% أثناء فترة السماح، و1.5% أثناء فترة استهلاك القرض	%0.75	%0.75	%0.75	رسم خدمة حقوق السحب الخاصة
%0	%0	%0	%0	%0.50	%0.50	%0	رسم الالتزام
4.5% في السنوات من 11 إلى 30 و1% من السنوات من 40 إلى 30	3.33% في السنوات من 11 إلى 40	6.25% في السنوات من 9 إلى 24	4.167% في السنوات من 9 إلى 32	2.9% في السنوات من 11 إلى 40	2% في السنوات من 11 إلى 20 و4% في السنوات من 21 إلى 40	3.125% في السنوات من 7 إلى 38	السداد
%56	%60	%43	%48	%54	%62	%55	مستوى التيسير

24- ومن المتوقع ألا يؤثر التخفيض الطفيف في مستوى التيسير للقروض المقدّمة بشروط تيسيرية للغاية إلا بصورة هامشية على عبء الدين الخارجي لمجموعة الأقلية من المقترضين من الصندوق بشروط تيسيرية للغاية (سبعة مقترضين فقط في فترة التجديد الحادي عشر) غير المؤهلين للحصول على منح من خلال إطار القدرة على تحمل الديون. وسيسفر ذلك عن تحسن طفيف في الاستدامة المالية للصندوق، والأهم من ذلك أنه سيُحسن القدرة على زيادة الموارد الداخلية اللازمة لعقد التزامات جديدة. ويكفل هذا التغيير زيادة المواءمة وإمكانية المقارنة مع المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي، وتحسين قدرة الصندوق على تقديم التزامات جديدة إلى المقترضين (انظر القسم ثالثاً في الملحق الثالث).

تغيير مستوى التيسير في القروض المقدّمة بشروط تيسيرية للغاية

شروط التمويل	الوضع الحالي	وصف التغيير	الاعتبارات
تيسيرية للغاية	فترة السداد 3.33 في المائة للسنوات من 11 إلى 40	تغيير مستوى التيسير إلى حوالي 55 في المائة لموامة الصندوق مع المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي. وفترة السداد 4.5 في المائة للسنوات من 11 إلى 30، و 1 في المائة للسنوات من 31 إلى 40.	حجم الموارد المتوقعة بالاستناد إلى نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: 2 مليار دولار أمريكي يُخصّص الثلثان منها للبلدان المؤهلة للحصول على منح إطار القدرة على تحمل الديون. أثر هامشي سلبي على مستوى التيسير للمقترضين، ولكن مع الاحتفاظ بأجال استحقاق وفترات سماح طويلة. توقع أثر إيجابي في شكل زيادة تصل إلى 2 مليار دولار أمريكي من السيولة على مدى 50 سنة.

زاي - جميع شروط التمويل: تغيير تواتر تحديد أسعار الفائدة المتغيرة

25- يُحدّد الصندوق أسعار فائدة الشروط العادية المتغيرة لمدة ستة أشهر على أساس نصف سنوي، وتظل هذه المعدلات سارية طوال فترة الأشهر الستة. ويقترح الصندوق إعادة تحديد السعر المتغير السائد لمدة ستة أشهر كل ثلاثة أشهر. ورغم أن زيادة وتيرة تحديد الأسعار ستكون أقل أهمية للمقترضين بشروط عادية، فإن زيادة وتيرة تحديد الأسعار ستكفل استخدام سعر سوقي مواكب أكثر لآخر المستجدات عند تحديد سعر الفائدة بالنسبة للمقترضين بشروط تيسيرية للغاية وشروط مختلطة ممن تظل في حالتهم الأسعار ثابتة طوال مدة التمويل. ويحدّد البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية الأسعار المتغيرة السائدة لمدة ستة أشهر كل ثلاثة أشهر منذ عام 2017 (انظر الملحق الخامس). وسيطلب ذلك تغيير سياسات التمويل المقدّم من الصندوق ومعاييرها.

رابعاً - تعديل الوثائق الأساسية للصندوق

26- تنص اتفاقية إنشاء الصندوق وسياسات التمويل المقدّم من الصندوق ومعاييرها على الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالهيئات الرئاسية للصندوق في صدد السياسات التي تحكم التمويل المقدّم منه على النحو التالي¹⁶: "ومع احتفاظ مجلس المحافظين بسلطته في إرساء السياسات والمعايير واللوائح العامة التي تحكم التمويل الذي يقدمه الصندوق، فإنه يُقر بأن المجلس التنفيذي هو الذي يتحمّل المسؤولية الرئيسية في رسم السياسات المفصّلة التي تُقرّر مثل هذا التمويل...".

27- وسيطلب تنفيذ التغييرات المقترحة¹⁷ تعديل سياسات التمويل المقدّم من الصندوق ومعاييرها من أجل ما يلي:
(1) تطبيق آجال الاستحقاق وفترات السماح المتميزة على الشروط العادية؛ (2) تطبيق تسعير القروض المحددة العملة حسب ما يُقرره المجلس التنفيذي للشروط التيسيرية للغاية والشروط المختلطة؛ (3) تغيير

¹⁶ سياسات التمويل المقدّم من الصندوق ومعاييرها، الفقرة 4.

¹⁷ يرد جدول للمقارنة كذيل.

تواتر استعراض وتقيح رسم الخدمة في الصندوق، وسعر الفائدة المرجعي الذي يستند إليه تحديد أسعار الفائدة.

28- وبالإضافة إلى ذلك، سيلزم تقيح منهجية الصندوق لتحديد أسعار الفائدة العادية والمتوسطة المنطبقة على المقترضين حسب ما وافق عليه المجلس التنفيذي في دورتيه السابعة والتسعين والثامنة والتسعين. وستمكن هذه التقيحات من إدخال ما يلي: (1) فرق سعر ثابت وما يرتبط به من تحديد؛ (2) تمايز علاوة الاستحقاق بالاستناد إلى فئة الدخل؛ (3) تمايز هيكل استهلاك القروض التيسيرية للغاية المقدّمة إلى اقتصادات الدول الصغيرة والمقترضين المؤهلين الآخرين.

29- وتحقيقاً للاتساق وإتاحة خيارات إضافية للمقترضين، سيكون من المستصوب إدراج هذه التغييرات في بداية فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وروعي هذا الهدف في اختيار توقيت إعداد الوثيقة وعرضها. وينبغي أن يبدأ سريان هذه التغييرات بدون أثر رجعي اعتباراً من تاريخ موافقة الهيئة الرئاسية - أي موافقة مجلس المحافظين على البنود الواردة في الفقرة 27 وموافقة المجلس التنفيذي على المقترحات الواردة في الفقرة 28. وأما التمويل الذي أُعتمد بالفعل فسيظل خاضعاً لما تم تحديده من شروط تعاقدية وأساس للتسعير، بما يشمل القروض المقدمة بشروط متوسطة.

30- وبالتالي، فإن تنفيذ التغييرات قد يتطلب إدراج شروط في المفاوضات الجارية بشأن تمويل المشروعات في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني حتى منتصف فبراير/شباط 2019 للتعامل مع الموافقة المنتظرة من مجلس المحافظين على التعديلات المقترحة إدخالها على سياسات التمويل المقدّم من الصندوق ومعاييره.

خامساً - التنفيذ: إدارة المخاطر والاتصال والتسيير

31- وضعت السيناريوهات المالية المستخدمة في هذه الوثيقة على أساس أفضل تقديرات الإدارة في إطار النموذج المالي الحالي؛ غير أن النتائج الفعلية يمكن أن تختلف عن المتوقع.

32- وبالنظر إلى التغييرات المقترحة في هذه الوثيقة، قد يلزم تحديث أساليب تصريف الأعمال، من قبيل تسيير القروض، والمحاسبة، والنظم. ومن المجالات التي تتطلب اهتماماً خاصاً الأثر النهائي للنظم المالية للصندوق، بما يشمل اضمحلال القيمة العادلة، والخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، وتقارير النمذجة المالية. وسيُعدّل الصندوق أيضاً ما يرتبط بذلك من إجراءات وأدلة وعمليات متعلقة بالاتصال والتسيير والإدارة، وسيكفل بناء القدرات الداخلية والخارجية والحفاظ عليها. وسيجري دمج التغييرات المقترحة في خطة العمل الحالية بشأن الشفافية وفقاً للالتزامات الإدارية المحددة في الوثيقة EB 2017/122/R.29/Rev.1 من أجل إتاحة معلومات إضافية عن شروط التمويل والأسعار والمنتجات بحلول بداية عام 2019.

33- وستنفذ التغييرات المقترحة أعلاه من خلال خطة تعميم سُنكس لها اتصالات داخلية وخارجية. وسيجري تعزيز قدرات الموظفين وأصحاب المصلحة لإتاحة خيارات مختلفة للمقترضين ولدمج إدارة المخاطر الأكثر تعقيداً وإدارة الأصول والخصوم. وترحب الإدارة بهذه التغييرات كجزء من الهيكلية المالية المتطورة في الصندوق. وتشمل تدابير التخفيف والضمانات فحصاً أدق للمخاطر الائتمانية، وتنسيق الدائنين وسياسات تخفيف الديون، من قبيل سياسة الاقتراض غير التيسيري.

سادساً - الخلاصة وآفاق المستقبل

- 34- في سياق مشهد إنمائي يزداد تعقداً وفي ضوء التحول من تخفيف أعباء الديون نحو بناء القدرة على إدارة الديون، يسعى الصندوق إلى الوفاء بالتزاماته المعقودة في إطار التجديد الحادي عشر للموارد من أجل تفعيل نموذج العمل المعزز وتطوير هيكلته المالية. ويُقدّم الصندوق حلولاً ملموسة لطلبات المقترضين بشأن زيادة المرونة وتحديث مجموعة منتجاته المالية. وتتيح هذه الحلول للمقترضين وللصندوق إمكانات أفضل للتخفيف من المخاطر، بما يشمل تعزيز إدارة الديون وتقليص التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، وتحسين الاستدامة المالية للصندوق من خلال تسريع التدفقات العائدة. وعن طريق تعديل سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعايير، سيكفل الصندوق مزيداً من الاتساق في التسيير، وسيؤدي ذلك إلى زيادة مرونته. وستُعزز رؤية الصندوق الجديدة بشأن العمل كمجمّع للتمويل الإنمائي قدرته على تلبية احتياجات المقترضين من خلال زيادة المواءمة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى بهدف مساعدة المقترضين على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030.
- 35- وقد عرضت هذه الوثيقة على لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2018. وعرضت النسخة المحدثة من الوثيقة بعد ذلك على لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 ، وهي الآن معروضة على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2018 لاعتمادها. وعرض مشروع قرار بشأن التعديلات المطلوب إدخالها على سياسات التمويل في الصندوق ومعايير إلى لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني لاستعراضه وإلى المجلس في دورته العادية في ديسمبر/كانون الأول للموافقة على إحالتها إلى مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2019.
- 36- وتُزعم إدارة الصندوق اقتراح تحديثات منتظمة إلى جانب أدوات ومنتجات جديدة من أجل الاستجابة بشكل أفضل لطلبات المقترضين وتكييفها مع الهيكلية المالية المتطورة في الصندوق.

موجز التغييرات المقترحة

ملاحظة: يشمل الملحقان الثاني والثالث تحليلاً مالياً إضافياً مستنداً إلى الافتراضات الأساسية المشار إليها في هذه الملاحق.

الجدول 1

القروض المقدمّة بشروط عادية

الإحالة المرجعية إلى الملاحق	الاعتبارات	وصف التغيير	الوضع الحالي	مجال التغيير
الثاني (القسم الثاني)	<ul style="list-style-type: none"> حجم الموارد المتوقعة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: 900 مليون دولار أمريكي مرونة للمقترضين لتعزيز استراتيجيات إدارة الدين لا يوجد أثر مالي شامل كبير على الصندوق، انخفاض طفيف في العائد المتوقع على فرق السعر المتغير إذا استمر المقترضون في تلقي قروض ذات خصائص مشابهة للقروض الحالية، وتقابل ذلك زيادة في العائد على الفروق الثابتة 	<ul style="list-style-type: none"> آجال استحقاق نهائية تصل إلى 35 سنة ومتوسط أجل استحقاق نهائي مدته 20 سنة. والحد الأقصى لفترة السماح 10 سنوات. 	<ul style="list-style-type: none"> أجل استحقاق حتى 18 سنة، وفترة سماح مربوطة بثلاث سنوات 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة خيارات فترات السماح وآجال الاستحقاق لفرق سعر الفائدة المتغير
		<ul style="list-style-type: none"> تطبيق التسعير حسب متوسط أوعية الاستحقاق في البنك الدولي للإنشاء والتعمير 	<ul style="list-style-type: none"> عدم تطبيق أي تمايز في التسعير (يُعرض سعر واحد فقط) 	
الثاني (القسم الثالث)	<ul style="list-style-type: none"> زيادة مخاطر فرق السعر الثابت تبعاً للطلب على قروض الفرق الثابت، يمكن أن يؤدي ذلك إلى سيولة إضافية بحوالي 700 مليون دولار أمريكي على مدى 50 سنة 	<ul style="list-style-type: none"> تطبيق فرق سعر ثابت مع خيارات لفترات السماح/آجال الاستحقاق، وتطبيق التسعير وفقاً لمتوسط أوعية الاستحقاق في البنك الدولي للإنشاء والتعمير 	<ul style="list-style-type: none"> عدم عرض فرق سعر ثابت 	<ul style="list-style-type: none"> تطبيق فرق سعر ثابت مع خيارات لفترات السماح وآجال الاستحقاق
الثاني (القسم الرابع)	<ul style="list-style-type: none"> حجم الموارد المتوقعة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: 900 مليون دولار أمريكي (صفر للبلدان المرتفعة الدخل) تقليل العلاوات الممنوحة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل (حوالي 672 مليون دولار أمريكي من مخصصات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق) وفقاً لنطاق الزيادات المطبقة مؤخراً في البنك الدولي للإنشاء والتعمير يحتفظ المقترضون بالمرونة وخيارات جميع آجال الاستحقاق ويمكنهم اختيار آجال استحقاق أقصر لأسباب تتعلق بالسعر 	<ul style="list-style-type: none"> تمايز علاوة الاستحقاق تبعاً لفئة دخل المقترض 	<ul style="list-style-type: none"> عدم تطبيق تمايز تبعاً لفئة دخل المقترض 	<ul style="list-style-type: none"> تطبيق تمايز علاوة الاستحقاق بين فئات الدخل في البلدان

الجدول 2

القروض المقدّمة بشروط تيسيرية للغاية

الإحالة المرجعية إلى الملاحق	الاعتبارات	وصف التغيير	الوضع الحالي	مجال التغيير
جميع الشروط التيسيرية للغاية				
الثالث (القسم الرابع)	<ul style="list-style-type: none"> حجم الموارد المتوقعة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: 704 ملايين دولار أمريكي يمكن للمقترضين من اختيار عملة التمويل ورسم الخدمة المرتبط بتلك العملة على نحو يتيح تعزيز إدارة الدين، بما يشمل تخطيط العملة وتخفيف تقلبات أسعار الصرف حل مشكلة عدم التوافق في إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق 	<ul style="list-style-type: none"> إجراء تعديل أساسي لكفالة التعادل المالي بين عملة التمويل على أساس أسعار المؤسسة الدولية للتنمية 	رسوم خدمة ثابتة لجميع العملات	مواعاة التسعير مع العملة المعينة للتمويل
اقتصادات الدول الصغيرة				
الثالث (القسم الثاني)	<ul style="list-style-type: none"> حجم الموارد المتوقعة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: 30 مليون دولار أمريكي شروط أنسب للمقترضين أثر لا يُذكر على الصندوق 	<ul style="list-style-type: none"> استهلاك القرض: 2 في المائة للسنوات 11-20، و 4 في المائة للسنوات 21-40. 	استهلاك القرض: نسبة ثابتة تبلغ 3.33 في المائة	تأجيل فترة استهلاك القرض
القروض المنتظمة المقدّمة بشروط تيسيرية للغاية				
الثالث (القسم الثالث)	<ul style="list-style-type: none"> حجم الموارد المتوقعة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: 2 مليار دولار أمريكي، منها ثلثان مؤهلان لإطار القدرة على تحمل الديون أثر سلبي هامشي على المقترضين المتأثرين من ناحية عنصر التيسير ولكن مع الاحتفاظ بأجال استحقاق وفترات سماح طويلة 	<ul style="list-style-type: none"> تغيير في مستوى التيسير تماشياً مع المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي. وفترة السداد 4.5 في المائة للسنوات 11-30، و 1 في المائة 	استهلاك القرض: نسبة ثابتة تبلغ 3.33 في المائة	تغيير في مستوى التيسير تماشياً مع المؤسسة الدولية للتنمية والمصارف الإنمائية الإقليمية

	• أثر إيجابي متوقع يصل إلى 2 مليار دولار أمريكي من الزيادة في السيولة على مدى 50 سنة	للسنوات 31-40		
--	--	---------------	--	--

الجدول 3

القروض المقدّمة بشروط مختلطة

الإحالة المرجعية إلى الملاحق	الاعتبارات	وصف التغيير	الوضع الحالي	مجال التغيير
الرابع	<ul style="list-style-type: none"> حجم الموارد المتوقعة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: 254 مليون دولار أمريكي تُمكن المقترضين من اختيار عملة القرض ورسم الخدمة المرتبط بتلك العملة، مما يسمح بتعزيز إدارة الدين، بما في ذلك تخطيط العملة وتخفيف تقلبات أسعار الصرف حل مشكلة عدم التوافق في إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق 	<ul style="list-style-type: none"> تعديل أساسي لكفالة التعادل المالي بين عملات القروض على أساس الأسعار المطبقة في المؤسسة الدولية للتنمية 	سعر فائدة ثابت لجميع العملات	مواومة التسعير مع العملة المعينة للقرض

الجدول 4

جميع شروط التمويل

الإحالة المرجعية إلى الملاحق	الاعتبارات	وصف التغيير	الوضع الحالي	مجال التغيير
الخامس	<ul style="list-style-type: none"> كفالة التسعير العادل للقروض المقدّمة بشروط تيسيرية للغاية وبشروط مختلطة وتقويم القرض بعملة خلاف حقوق السحب الخاصة من خلال النظر في تطبيق سعر الفائدة الساري في ربع السنة الذي يوقّع فيه القرض. 	كل ثلاثة أشهر	كل ستة أشهر	تواتر تحديد سعر الفائدة المرجعي في الصندوق للفترة التالية على أساس أسعار السوق

القروض المقدّمة بشروط عادية: نظرة عامة والتغييرات المقترحة

أولاً - نظرة عامة على المنتجات المالية التي يقدمها الصندوق حالياً

- 1- يستند تسعير القروض المقدّمة بشروط عادية إلى سعر مرجعي متغيّر، ويتألف، في حالة الدولار الأمريكي، من سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن لمدة ستة أشهر¹⁸، بالإضافة إلى فرق متغيّر يحدده المجلس التنفيذي كل ستة أشهر. ويتراوح أجل الاستحقاق بين 15 و18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات تبدأ بمجرد الوفاء بشروط صرف القرض المنصوص عليها. ويمكن تمديد فترة السماح إلى 6 سنوات شريطة الحفاظ على القيمة الصافية الحالية لأصل القرض.
- 2- ويتفق فرق السعر المتغيّر في الصندوق مع الفرق المتغير المطبّق في البنك الدولي للإنشاء والتعمير على متوسط أعلى وعاء استحقاق - وهو حالياً يتراوح بين أكثر من 18 سنة و20 سنة - واستخدام كبديل عن تكلفة رأس المال التي يتحملها الصندوق. ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الفرق لا يستند إلى اعتبارات مالية مرتبطة بخصوصية تكلفة رأس المال التي يتحملها الصندوق، ولا يرتبط ارتباطاً مباشراً بمتوسط أجل استحقاق حافظة قروض الصندوق غير التيسيرية.

ثانياً - تمايز فرق السعر المتغيّر تبعاً لوعاء الاستحقاق

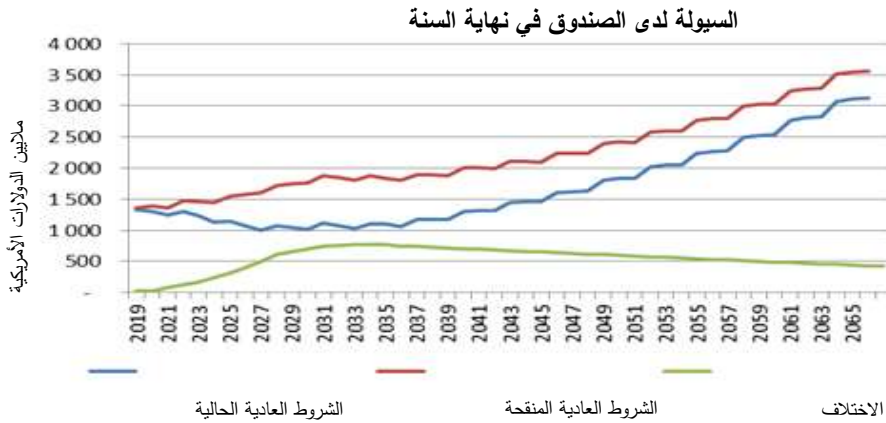
- 3- يُقترح إدخال آجال استحقاق وفترات سماح متغيّرة، وكذلك تطبيق تسعير تمايز تبعاً لآجال استحقاق القروض المقدّمة بشروط عادية مع فرق سعر متغيّر. ونتيجة لذلك، سنتاح للمقترضين مرونة أكثر في تحديد آجال الاستحقاق وفترات السماح بحد أقصى يصل إلى 35 سنة للاستحقاق النهائي، و20 سنة لمتوسط أجل الاستحقاق، ويحد أقصى مدته 10 سنوات لفترة السماح. وسيؤدي هذا العرض إلى المواءمة مع ما يقدمه البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وسيعزّز إمكانية مقارنة شروط التمويل المقدّم من الصندوق. وبإدخال هذه الخيارات، ستظل المبادئ التي يستند إليها تحديد سعر الفائدة المرجعي في الصندوق مماثلة لفرق السعر المتغيّر الذي يطبقه البنك الدولي للإنشاء والتعمير على كل وعاء من أوعية آجال الاستحقاق ذات الصلة.
- 4- وبدأ المقترضون في تطبيق استراتيجيات أكثر تعقيداً في التمويل، بما يشمل زيادة استخدام المقاييس الاستراتيجية؛ والأهداف المحدّدة لمزيج العملات؛ ونسبة السعر الثابت مقابل القروض المتغيّرة السعر؛ وأهداف فترات استهلاك القروض، وهيكل استحقاق الديون. ومن أصل 23 مقترض مؤهل للقروض العادية في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، طلب 18 مقترض رسمي من الصندوق توسيع عروض الشروط العادية وتعديل سعر الفائدة المفروض على متوسط الاستحقاق المختار. وعلى الرغم من أن الصندوق لا يفرض رسوم التزام أو رسوماً أولية على المبالغ غير المصروفة، لا يزال المقترضون ينظرون إلى العروض المقدّمة من الصندوق باعتبارها محدودة.

¹⁸ سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن هو سعر فائدة متغيّر تقتض به المصارف أموالاً غير مضمونة من مصارف أخرى في سوق الجلة المالية في لندن. وتستخدم القروض المعينة باليورو سعر الفائدة على معاملات اليورو فيما بين المصارف وتستخدم القروض المقومة بحقوق السحب الخاصة أسعاراً مركبة مشتقة من عملات حقوق السحب الخاصة.

5- وكشف التقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق¹⁹ عن أن المسؤولين الحكوميين في البلدان المقترضة بشروط عادية "أشاروا إلى أنهم يقدرون المرونة ومساحة الاختيار التي تتيحها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ويقترحون على الصندوق الأخذ بنهج مماثل". وسيتيح توسيع الشروط العادية في فروق السعر المتغيرة في الصندوق للمقترضين إدارة ميزانياتهم الوطنية بصورة أفضل، وتنفيذ استراتيجيات معززة لإدارة المخاطر. وسيحسم ذلك أيضاً عدم التوافق الحالي بين وعاء الاستحقاق الثابت المستخدم في قروض الصندوق (18-20 سنة) وسعر الفائدة المنطبق في البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يفرض أجل سداد يتراوح في متوسطه بين 10 سنوات و12 سنة على التمويل الذي يحمل نفس الخصائص.

6- ونتيجة لهذا التغيير وبالاستناد إلى الافتراضات المبينة تفصيلاً في الحاشية 19 أدناه²⁰:

(1) سيستمر الأثر الصافي على السيولة الشاملة في الصندوق إيجابياً، مع توقع توليد 500 مليون دولار أمريكي في السنوات الخمسين المقبلة. وستزداد السيولة الإضافية السنوية لتصل إلى 800 مليون دولار أمريكي في التجديد السابع عشر لموارد الصندوق، وستراجع بعد ذلك (انظر الرسم البياني أدناه).



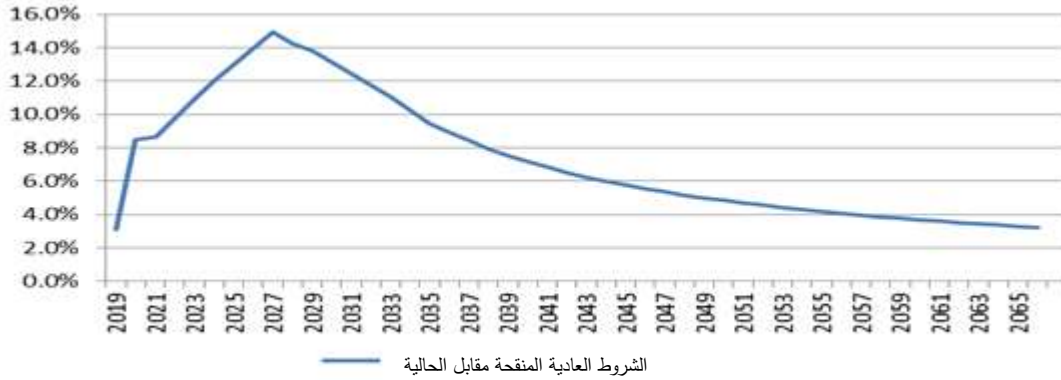
¹⁹ انظر الوثيقة EC 2018/101/W.P.5.

²⁰ يُعدل وعاء الاستحقاق الذي ينفرد به البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمستخدم في حساب فرق السعر المتغير المطبق في الصندوق (أجل استحقاق يتراوح بين 18 و20 سنة) كي يناسب العملة المحددة لكل قرض. وتبسيطاً لهذا الافتراض، يستخدم متوسط فروق الأسعار للدولار الأمريكي واليورو، وهو ما يسفر عن فرق سعر تبلغ نسبته 1.0575 في المائة. ويُطبق الصندوق منذ 1 يناير/كانون الثاني 2018، فرق سعر متغير نسبته 0.96 في المائة. وترد في الجدول الوارد أدناه الافتراضات المرتبطة بمختلف أوعية تحديد فروق أسعار فوائد القروض المقدمة بشروط عادية.

شروط القرض	فرق السعر	نسبة الوزن الترجيحي في برنامج القروض والمِنح لفترة التجديد الحادي عشر	الحجم المتوقع لبرنامج قروض ومنح التجديد الحادي عشر (مليارات الدولارات الأمريكية)
الحالية	متوسط من 18 إلى 20 سنة	100	944
	حتى متوسط 8 سنوات	3	28
	متوسط من 8 إلى 10 سنوات	3	31
التغيير المحتمل	متوسط من 10 إلى 12 سنة	22	207
	متوسط من 12 إلى 15 سنة	22	205
	متوسط من 15 إلى 18 سنة	23	220
	متوسط من 18 إلى 20 سنة	27	253

(2) سيؤدي تقصير آجال الاستحقاق إلى التعجيل بالتدفقات العائدة من القروض التي حصل عليها المقترضون من الصندوق. وكما يتبين من الرسم البياني أدناه، سيصل هذا التعجيل إلى ذروته في دورة التجديد الخامس عشر لموارد الصندوق. وتسدّد التدفقات العائدة من قروض الشروط العادية ذات فترات الاستهلاك القصيرة بسرعة تزيد 15 في المائة على سرعة تسديد التدفقات العائدة من القروض في إطار الشروط الحالية.

تعجيل التدفقات العائدة



ثالثاً - تطبيق خيار فرق السعر الثابت

- 7- يقترح الصندوق إدخال عرض إضافي للمقترضين بشروط عادية مع تحديد فرق سعر ثابت. وتطبق التغييرات المقترحة في القسم الثاني أعلاه أيضاً على قروض فرق السعر الثابت؛ غير أن الفرق الثابت سيُحدّد وقت تقديم القرض وسيظل ثابتاً طوال مدة القرض على أساس فرق السعر المنطبق في اليوم الذي يسبق توقيع القرض.
- 8- وأدخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروض فرق السعر الثابت في عام 1999. ويتيح هذا المنتج للمقترضين سعر إقراض متغيّر يتألف من سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن لمدة ستة أشهر، و فرق سعر ثابت. وطبّق مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي خصائص مشابهة في منتجاتهما التمويلية في عامي 2002 و2005 على التوالي. وتُطبّق جميع المؤسسات المالية الدولية المتخذة أساساً للمقارنة رسم التزام ورسماً أولياً على المبالغ غير المصروفة يمكن إلغاؤهما تبعاً لكل حالة على حدة. ولا يقترح الصندوق فرض رسوم مماثلة.
- 9- وبالإستناد إلى تحليل للطلب المحتمل على قروض الصندوق من البلدان المقترضة أيضاً من البنك الدولي للإنشاء والتعمير²¹. وتماشياً مع برنامج القروض والمنح المتوقع لفترة التجديد الحادي عشر، سيطلب المقترضون 233 مليون دولار أمريكي بفرق سعر ثابت من أصل ما مجموعه 944 مليون دولار أمريكي.

²¹ يبين هذا التحليل أن السنة المالية 2017 شهدت ما يلي: (1) اقترضت سبعة بلدان جميع قروضها بفرق سعر ثابت لما مجموعه 3.1 مليار دولار أمريكي؛ (2) تلقى خمسة مقترضين آخرين 53 في المائة من تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير بفرق سعر ثابت لما مجموعه 2.3 مليار دولار أمريكي. وتم الالتزام إجمالاً بما نسبته 35.3 في المائة من القروض المرنة المقدمّة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى البلدان المقترضة أيضاً من الصندوق بفرق سعر ثابت. وبالإضافة إلى ذلك، كشف التحليل عن أن مشروعات القطاع

10- وصنم هذا العرض الإضافي لتلبية لطلبات المقترضين بشأن الحصول على منتجات مالية أكثر مرونة. ويمكن تصميم قروض فرق السعر الثابت لتلبية احتياجات مشروعات وبرامج فردية، مثل المشروعات التي يغلب فيها عنصر التمويل الريفي (مثل وصول مجموعات ريفية فقيرة إلى التمويل). ويسود هذا النوع من المشروعات بصورة متزايدة في الحافظة العالمية للصندوق، ذلك أن 22 في المائة من القروض المقدمة بشروط عادية أثناء التجديدين التاسع والعاشر لموارد الصندوق مؤلت أنشطة مشروعات متصلة بالتمويل الأصغر في المناطق الريفية. وسيتيح هذا العرض للمقترضين اختيار آلية التمويل الأنسب لحالتهم الاقتصادية وأهدافهم والاستراتيجيات المتبعة في إدارة الأصول والخصوم. وسيُعزز أيضاً سمعة الصندوق عن طريق إرساء أسس شفافة يستند إليها المقترضون في مقارنة الشروط المقدمة من الصندوق مع شروط سائر المقرضين.

11- ولحساب الأثر المالي الواقع على الصندوق، تقترض محاكاة هذا العرض أدناه إمكانية تقديم 27 في المائة من القروض العادية المتوقعة في فترة التجديد الحادي عشر بفرق سعر ثابت²². ويُطبَّق الصندوق حالياً وعاء استحقاق فريد مستخدم في البنك الدولي للإنشاء والتعمير على فرق السعر المتغير (أجل استحقاق يتراوح بين 18 و 20 سنة)²³.

12- ونتيجة لهذا التغيير، وبالاستناد إلى الافتراضات الواردة في الحاشية 23 أدناه²⁴، ستستفيد الاستفادة المالية للصندوق من سيولة إضافية تبلغ 7.5 مليون دولار أمريكي أثناء فترة التجديد الحادي عشر، وستزداد إلى 200 مليون دولار أمريكي في دورات التجديد الست عشرة التالية. وهذه الزيادة ستدعمها زيادة في فرق السعر في حالة 50 في المائة من القروض المقدمة بشروط عادية (168 مليون دولار أمريكي) والعائد الاستثماري المتولد عن زيادة السيولة الإضافية التراكمية غير المستخدمة لأغراض الموافقات والمدفوعات الإضافية في إطار برنامج القروض والمنح.

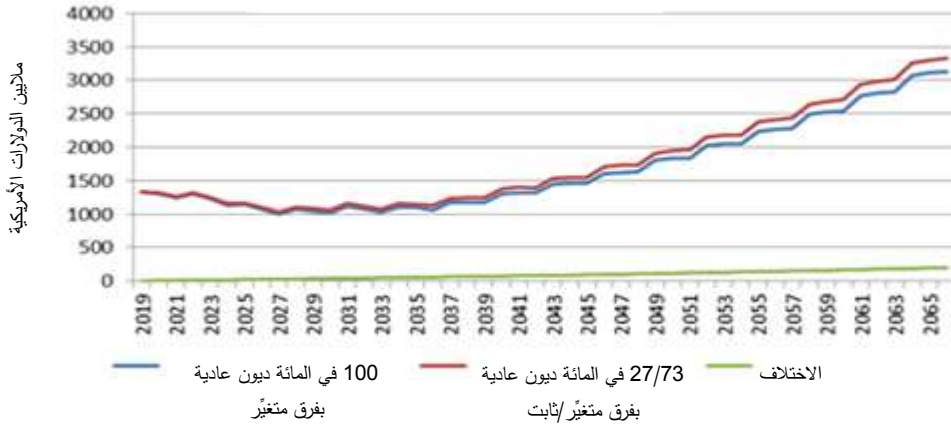
الزراعي استوعبت 11 في المائة من مجموع قيمة القروض المقدمة إلى البلدان التي لا تقترض إلا بفرق سعر ثابت؛ وخصّصت نسبة 6 في المائة من مجموع موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير بفرق سعر ثابت.

²² سيطبق النموذج على ما يقدر بنسبة 27 في المائة من القروض التي ستعتمد في المستقبل فرق سعر ثابت نسبته 1.0575 في المائة (يطبق على قروض الصندوق فرق سعر متغير نسبته 0.96 في المائة اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2018).

²³ تبسيطاً لهذا التحليل، يُستخدم متوسط فروق أسعار الدولار الأمريكي واليورو (أي فرق السعر المتغير البالغ 1.425 في المائة).

²⁴ يُفترض أن بالإمكان تقديم 27 في المائة من القروض العادية المتوقعة في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بفرق سعر ثابت، عن طريق تطبيق فرق سعر نسبته 1.0575 في المائة على 27 في المائة من القروض التي ستعتمد في المستقبل (مع تطبيق فرق سعر متغير نسبته 0.96 في المائة اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2018). ويستخدم في فرق السعر المتغير في الصندوق وعاء استحقاق ينفرد به البنك الدولي للإنشاء والتعمير (أجل استحقاق يتراوح بين 18 و 20 سنة). وتبسيطاً للتحليل، يُستخدم متوسط فروق أسعار الدولار الأمريكي واليورو (أي فرق السعر المتغير البالغ 1.425 في المائة).

السيولة الصافية لدى الصندوق في نهاية السنة



رابعاً - تطبيق تمايز علاوة الاستحقاق بين فئات دخل المقترضين

13- ترتبط المنهجية الحالية لتحديد سعر الفائدة المتغير في الصندوق بفرق سعر الفائدة المتغير الذي يطبقه البنك الدولي للإنشاء والتعمير على القروض بمتوسط أجل استحقاق يتراوح بين 18 و 20 سنة. وتشمل هذه المنهجية علاوة استحقاق.

14- وقدمت مجموعة البنك الدولي، أثناء اجتماعات الربيع لعام 2018 مقترح حزمة رأسمالية عالمية جديدة²⁵. ومن عناصر هذه الحزمة زيادة علاوة الاستحقاق للقروض الموقَّعة من 1 يوليو/تموز 2018، مع منح خصم/رسم إضافي لعنصر علاوة الاستحقاق في التسعير على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وفقاً لتصنيف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (طريقة أطلس). ويشمل ذلك تطبيق زيادة تتراوح بين 10 نقاط أساس و 40 نقطة أساس على علاوة الاستحقاق للقروض التي يزيد متوسط أجل استحقاقها على 10 سنوات. واقترح خصم للبلدان التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 6 795 دولاراً أمريكياً²⁶ أو أقل، بينما يُقترح تطبيق رسم إضافي في حالة البلدان التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على 12 055 دولاراً أمريكياً²⁷.

15- وتقضي منهجية الصندوق بتطبيق زيادة على علاوة الاستحقاق في عملية التسعير. غير أن المنهجية الحالية لا تشمل مفهوم تطبيق خصم/رسم إضافي على عنصر علاوة الاستحقاق بالاستناد إلى مستوى الدخل. ونتيجة لذلك، سيصبح التسعير في الصندوق متزايد التكلفة بالنسبة لغالبية المقترضين بشروط عادية، وسيحين الوقت الذي ستصبح فيه الشروط التي يطبقها الصندوق متنوعة بصورة متزايدة عن المؤسسات المالية الدولية المماثلة. وبدلاً من ذلك، سيتيح اعتماد حزمة من المقترحات وتطبيق هيكل علاوات الاستحقاق المعمول به في البنك الدولي للإنشاء والتعمير للمقترضين تخفيض الضغوط الواقعة على أعباء الدين الخارجي.

²⁵ البنك الدولي. "التمويل المستدام للتنمية المستدامة: مقترح حزمة رأسمالية لمجموعة البنك الدولي" (Sustainable Financing for)

²⁶ بالنسبة للسنة المالية 2019، يمثل هذا الرقم عتبة الدخل التي يبدأ بها البنك الدولي للإنشاء والتعمير مناقشاته مع المقترضين حول التخرج من الإفراض الذي يمنحه.

²⁷ بالنسبة للسنة المالية 2019، يمثل هذا الرقم العتبة التي يصنّف البنك الدولي عندها البلدان على أنها بلدان مرتفعة الدخل.

16- ويُطبَّق هذا الإجراء الذي ينفذه البنك الدولي للإنشاء والتعمير منذ 1 يوليو/تموز 2018 زيادة تتراوح بين 10 نقاط أساس و40 نقطة أساس على علاوة استحقاق القروض التي يزيد متوسط أجل استحقاقها على 10 سنوات (مثل فترة سماح مدتها 5 سنوات وأجل استحقاق نهائي مدته 15 سنة) على النحو المبين في الجدول 1. ويقترح تطبيق خصم يتراوح بين 5 نقاط أساس و20 نقطة أساس للبلدان التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 6 795 دولاراً أمريكياً أو أقل، ورسم إضافي يتراوح بين 5 نقاط أساس و25 نقطة أساس للبلدان التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على 12 055 دولاراً أمريكياً من أجل التكيّف مع الظروف التي تتفرد بها مختلف فئات الدخل (انظر الجدول 2). وجدير بالإشارة أن برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لا يشمل أي مقترض ينطبق عليه هذا الرسم الإضافي.

17- وتُقدِّم أيضاً إعفاءات من زيادة الأسعار لكل من: (1) المقترضين الذين يمرون بمرحلة انتقال من الشروط المختلطة إلى الشروط العادية؛ (2) اقتصادات الدول الصغيرة؛ (3) البلدان التي يقيّمها الصندوق بأنها تعاني أشد الأوضاع هشاشة وفقاً لقائمة البنك الدولي المنسقة بشأن الأوضاع الهشة (من أجل تجنب زيادة الضغوط الواقعة على الدين الخارجي)؛ (4) البلدان التي تحوّلت إلى شروط عادية أثناء التجديدين التاسع والعاشر لموارد الصندوق بالنظر إلى أن تطبيق زيادة علاوة الاستحقاق سيفرض ضغوطاً إضافية على أعباء ديونها الخارجية (مما يُفضي بها إلى اختيار تمويل بأسعار أكثر تنافسية). وستستند عتبات هذه الإعفاءات إلى نفس العتبات المطبقة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

18- ومن المتوقع ألا يؤثر التحول إلى فئة دخل أعلى على تحديد مستوى تمايز علاوة الاستحقاق لفردى المقترضين أثناء أي دورة من دورات تجديد موارد الصندوق. وسيعكس ذلك المبادئ الأساسية للتغييرات في شروط التمويل التي يُحدّد فيها مستوى تشديد الشروط في بداية كل دورة من دورات تجديد الموارد. غير أن التحول إلى فئة دخل أقل أو فئة معفاة سيبدأ سريانه في بداية السنة المالية التالية. ومن المتوقع أن تتيح ترتيبات التنفيذ المقترحة تحولاً سلساً ويمكن التنبؤ به إلى تسعير أقل تيسيراً في الصندوق دون التأثير بصورة ملموسة على الاستدامة المالية للصندوق. وسيُنقح رسمياً تصنيف فئة دخل البلد مرة واحدة في كل دورة من دورات تجديد الموارد من خلال هذه الآلية الجديدة. وسيستمر التطبيق السنوي للتحول العكسي إلى فئة الدخل الأقل.

19- وفي حين أن هذه التغييرات ستفيد جميع المقترضين من الصندوق فإن الإخفاق في تطبيقها يمكن أن يؤثر على قدرة الصندوق على المنافسة وقدرته على إيصال برنامج قروضه ومنحه في فترة التجديد الحادي عشر إلى البلدان المؤهلة للاقتراض بشروط عادية. والواقع أن الصندوق يمكن أن يفرض على جميع المقترضين بشروط عادية علاوة استحقاق بواقع 90 نقطة أساس (وفقاً لأعلى وعاء استحقاق وارد في الجدول 1 أدناه) بغض النظر عن دخل المقترض وأجل سداد القرض.

الجدول 1

التغييرات المقترحة في علاوة الاستحقاق

(المصدر: سياسة البنك الدولي - الأحكام والشروط المالية للتمويل المقدم من البنك للسنة المالية 2019)

متوسط وعاء الاستحقاق	علاوة الاستحقاق الحالية	الزيادة المقترحة	علاوة الاستحقاق بعد الزيادة المقترحة
حتى متوسط 8 سنوات	0	-	0
متوسط من 8 إلى 10 سنوات	10	-	10
متوسط من 10 إلى 12 سنة	20	10	30
متوسط من 12 إلى 15 سنة	30	20	50
متوسط من 15 إلى 18 سنة	40	30	70
متوسط من 18 إلى 20 سنة	50	40	90

الجدول 2

الخصم/الرسم الإضافي المقترح تطبيقه على أسعار قروض الصندوق

(المصدر: سياسة البنك الدولي - الشروط والأحكام المالية للتمويل المقدم من البنك، السنة المالية 2019)

متوسط وعاء الاستحقاق	نقطة أساس الخصم المطبق للبلدان التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 6 795 دولاراً من الدخل القومي الإجمالي على أمريكياً أو أقل*	نقطة أساس الرسم الإضافي المطبق التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على أمريكياً 12 055 دولاراً أمريكي*
حتى متوسط 8 سنوات	0	5+
متوسط من 8 إلى 10 سنوات	0	5+
متوسط من 10 إلى 12 سنة	5-	10+
متوسط من 12 إلى 15 سنة	10-	15+
متوسط من 15 إلى 18 سنة	15-	20+
متوسط من 18 إلى 20 سنة	20-	25+

* رهناً بالتفويض السنوي الذي يجريه البنك الدولي.

20- ويتضمن الجدول 3 أدناه مثالاً يبين مختلف السيناريوهات التي يمكن أن يواجهها الصندوق عند تحديد فرق السعر المتغير للقروض الموقعة اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2019 فما بعده. وإذا كان متوسط أجل استحقاق قرض ما 20 سنة فإن فرق السعر المتغير سيعادل ما يلي:

(1) 1.37 في المائة إذا أبقى الصندوق على المنهجية الحالية لتحديد فرق سعره المتغير عن طريق اختيار فرق السعر الذي يقابل وعاء الاستحقاق الذي يتراوح بين 18 و 20 سنة حسب ما هو مطبق في البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛

(2) 1.37 في المائة إذا طُبق الصندوق الحزمة المقترحة في هذه الوثيقة، بما يشمل تمايز التسعير حسب وعاء الاستحقاق (على النحو الموضح في القسم الثاني)؛

(3) ما يتراوح بين 0.97 في المائة و 1.63 في المائة إذا طُبِّق الصندوق تمايز علاوة الاستحقاق بين فئات الدخل.

الجدول 3

مقارنة تحديد فرق السعر المتغير مع تطبيق التمايز، بالاستناد إلى وعاء الاستحقاق وتمايز علاوة الاستحقاق بين فئات الدخل (أجل الاستحقاق يتراوح بين 18 و 20 سنة)

التغييرات المقترحة

الندخل القومي الإجمالي أعلى من 12 055 دولاراً أمريكياً المجموعة دال	الندخل القومي الإجمالي بين 6 795 و 12 055 دولاراً أمريكياً المجموعة جيم	الندخل القومي الإجمالي بين 1 165 و 6 795 دولاراً أمريكياً المجموعة باء	الإعفاء المجموعة ألف	التغييرات المستحقة في أوعية الاستحقاق بدون تمايز علاوة الاستحقاق	أجل الاستحقاق الحالي 20-18 سنة	فرق السعر المتغير في 2018/7/1 أجل الاستحقاق أكثر من 18 إلى 20 سنة (دولار أمريكي)
1.15%	0.90%	0.70%	0.50%	0.90%	0.90%	علاوة الاستحقاق السنوية
0.50%						فرق السعر التعاقدى
0.03-%						تكلفة التمويل الفعلية
1.63%	1.37%	1.17%	0.97%	1.37%	1.37%	فرق السعر النهائي
0	6	10	6	عدد البلدان		
0	259 مليون دولار أمريكي	303 مليون دولار أمريكي	323 مليون دولار أمريكي	حجم الموارد المتوقعة في فترة التجديد الحادى عشر		

21- ويتضمن الجدول 4 أدناه مثلاً يبين مختلف السيناريوهات التي يمكن أن يواجهها الصندوق عند تحديد فرق سعره المتغير للقروض الموقَّعة اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2019 فما بعده. وإذا كان متوسط أجل استحقاق القرض 10 سنوات فإن فرق السعر المتغير سيعادل ما يلي:

(1) 1.37 في المائة إذا أبقى الصندوق على منهجيته الحالية لتحديد فرق سعره المتغير عن طريق اختيار فرق السعر الذي يقابل وعاء الاستحقاق الذي يتراوح بين 18 و 20 سنة حسب المعمول به في البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛

(2) 0.77 في المائة إذا طُبِّق الصندوق المقترح الوارد في هذه الوثيقة، بما يشمل تمايز التسعير حسب وعاء الاستحقاق (على النحو الموضح في القسم الثاني)؛

(3) ما يتراوح بين 0.67 في المائة و 0.87 في المائة إذا طُبِّق الصندوق تمايز علاوة الاستحقاق بين فئات الدخل.

الجدول 4

مقارنة تحديد فرق السعر المتغير مع تطبيق التمايز، بالاستناد إلى وعاء الاستحقاق وتمايز علاوة الاستحقاق بين فئات الدخل (أجل الاستحقاق يتراوح بين 10 سنوات و12 سنة)

التغييرات المقترحة						
الدخل القومي الإجمالي أعلى من 12 055 دولاراً أمريكياً المجموعة دال	الدخل القومي الإجمالي بين 6 795 و12 055 دولاراً أمريكياً المجموعة جيم	الدخل القومي الإجمالي بين 1 165 و6 795 دولاراً أمريكياً المجموعة باء	الإعفاء المجموعة ألف	التغييرات المقترحة في أوعية الاستحقاق بدون تمايز علاوة الاستحقاق	أجل الاستحقاق الحالي -18 20	فرق السعر المتغير في 2018/7/1 أجل الاستحقاق أكثر من 10 إلى 12 سنة (دولار أمريكي)
%0.40	%0.30	%0.25	%0.20	%0.30	%0.90	علاوة الاستحقاق السنوية
%0.50						فرق السعر التعاقدى
%0.03-						تكلفة التمويل الفعلية
%0.87	%0.77	%0.72	%0.67	%0.77	%1.37	فرق السعر النهائي
0	6	10	6	عدد البلدان		
0	259 مليون دولار أمريكي	303 مليون دولار أمريكي	323 مليون دولار أمريكي	حجم الموارد المتوقعة في فترة التجديد الحادى عشر		

القروض المقدّمة بشروط تيسيرية للغاية: نظرة عامة والتغيرات المقترحة

أولاً - نظرة عامة على العرض الحالي المقدم من الصندوق

- 1- تتص سياسات التمويل المقدّم من الصندوق ومعاييرها على أن يُقدّم الصندوق قروضاً بشروط تيسيرية للغاية تشمل منح إعفاء لاقتصادات الدول الصغيرة. وتُقدّم هذه القروض بدون فوائد. ويُطبّق رسم خدمة بواقع 0.75 في المائة سنوياً وأجل استحقاق مدته 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، اعتباراً من تاريخ موافقة المجلس التنفيذي. ويتمثل هيكل السداد في استهلاك القرض سنوياً بنسبة ثابتة تبلغ 3.33 في المائة.
- 2- وعلى الرغم من أن الصندوق طبّق مفهوم اقتصادات الدول الصغيرة في سياسات التمويل ومعاييرها وشروط الإقراض ذات الصلة في فبراير/شباط 2018، فإن شروط التمويل لم تختلف عن شروط القروض التيسيرية للغاية.
- 3- ومن ناحية مستوى التيسير في المنح، توضح المقارنة بين الشروط التيسيرية للغاية المقدّمة من الصندوق والمؤسسة الدولية للتنمية وجود اختلاف تبعاً للعملة المعينة. ويُطبّق الصندوق عنصر منح بنسبة 60 في المائة مقابل 55 في المائة تطبقها المؤسسة الدولية للتنمية على الائتمانات العادية المقدّمة بشروط حقوق السحب الخاصة. ويرجع ذلك إلى أن شروط التمويل المقدّمة من الصندوق تخضع لأجل استحقاق مدته 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات مقابل 38 سنة وفترة سماح مدتها 6 سنوات في التمويل المقدّم من المؤسسة الدولية للتنمية. ولا تتغيّر شروط الصندوق بتغيّر العملة.

ثانياً - اقتصادات الدول الصغيرة: تمايز هيكل الاستهلاك

- 4- تعتمد اقتصادات الدول الصغيرة²⁸ "على التمويل الدولي لاستكمال حوافظها المالية. ولكن إذا لم يكن لديها صادرات من السلع الأساسية أو قطاع خدمات موجّه إلى السوق الخارجية فإن كثيراً من الدول الصغيرة لا تتمتع بالقدر الكافي من الجدارة الائتمانية التي تمكنها من تجميع أموال في أسواق رأس المال الدولية. كما أن قطاعها المالي المحلي أقل تطوراً نظراً لافتقارها إلى وفورات الحجم. وتضطر عدة دول صغيرة إلى الاعتماد على التمويل بشروط ميسرة؛ وتتحمّل دول صغيرة أخرى ديوناً كبيرة نظراً لاعتمادها على مواردها الطبيعية للخروج من فئة البلدان المنخفضة الدخل، وعدم إمكانية حصولها على تمويل بشروط تيسيرية"²⁹.
- 5- وفي ضوء الحاجة إلى إيجاد حلول مبتكرة لمعالجة الهشاشة، يقترح الصندوق توفير موارد بشروط تيسيرية للغاية وبأجل استحقاق تبلغ 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، وهيكل سداد متغيّر تبلغ نسبته 2 في المائة للسنوات 11-20، و4 في المائة للسنوات 21-40 (انظر المقطع ثالثاً- هاء من التقرير الرئيسي).

²⁸ تُعرّف مجموعة البنك الدولي اقتصادات الدول الصغيرة بأنها "البلدان التي: (أ) يبلغ عدد سكانها 1.5 مليون نسمة أو أقل؛ أو (ب) أعضاء في منتدى الدول الصغيرة (انظر: <http://pubdocs.worldbank.org/en/244361475521083722/Small-States-Stocktaking> (2016.pdf)).

²⁹ البنك الدولي في الدول الصغيرة - لمحة عامة (1) (www.worldbank.org/en/country/smallstates/overview#1).

6- وسيساعد هذا التعديل اقتصادات الدول الصغيرة على إدارة ديونها وضمان سداد ديونها التعاقدية خلال مدة زمنية أطول. وسيحقق هذا التعديل أيضاً فائدة للصندوق من خلال المواءمة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى (طبقت المؤسسة الدولية للتنمية عرضاً مماثلاً أثناء التجديد الثامن عشر لمواردها)، وتكييف شروط التمويل مع الأوضاع المالية للمقترضين.

7- وفي إطار حساب الأثر المالي الواقع على الصندوق، تفترض المحاكاة الواردة أدناه أن حجم موارد برنامج قروض ومنح التجديد الحادي عشر المخصصة للدول الصغيرة بشروط تيسيرية للغاية يصل إلى قرابة 30 مليون دولار أمريكي.

8- ومن المتوقع نتيجة لهذا التغيير أن يحدث ما يلي:

- ستتخفض التدفقات العائدة خلال السنوات من 11 إلى 20 بينما ستُسجَل زيادة في هذه التدفقات العائدة خلال السنوات من 21 إلى 40. ولن يكون للتباطؤ العام في هيكل السداد الممتد لمبلغ 30 مليون دولار أمريكي في التجديد الحادي عشر أي تأثير يُذكر.
- سيزداد عنصر المنح ومستوى التيسير الممنوح من الصندوق لاقتصادات الدول الصغيرة ليناظر مستوى المؤسسة الدولية للتنمية البالغ 63 في المائة.

ثالثاً - القروض المنتظمة المقدّمة بشروط تيسيرية للغاية: تغيير مستوى التيسير

9- سيُطبّق الصندوق تُمَاز مستوى التيسير في منتجاته المقدّمة بشروط تيسيرية للغاية، ولكنه سيُبقي على آجال الاستحقاق وفترات السماح الطويلة الحالية التي أشار المقترضون إلى أنهم يرحبون بها كثيراً. ويتحقق تخفيض مستوى التيسير عن طريق تعديل استهلاك فترة السداد إلى 4.5 في المائة في السنوات من 11 إلى 30، و1 في المائة بعدها.

10- والدافع وراء هذا التغيير هو الحاجة إلى تُمَاز شروط الإقراض التيسيري للغاية بالاستناد إلى القدرة الاقتصادية للمقترضين - مع توجيه الشروط الأكثر تيسيراً إلى البلدان الأشد ضعفاً استناداً إلى تقييم سنوي للقدرة على تحمل الديون وأهلية الحصول على منح إطار القدرة على تحمل الديون. ويمثّل تطبيق مفهوم اقتصادات الدول الصغيرة في تحديد شروط الإقراض في فبراير/شباط 2018 إجراءً آخر اتخذته الصندوق لزيادة المرونة.

11- ووافق أعضاء المؤسسة الدولية للتنمية في اجتماع التجديد السابع عشر لمواردها على تغيير أجل سداد القروض المنتظمة من 40 سنة، بما يشمل فترة سماح مدتها 10 سنوات إلى أجل استحقاق مدته 38 سنة بما يشمل فترة سماح مدتها 6 سنوات. وظل هيكل استهلاك القروض يعادل استهلاكاً سنوياً ثابتاً بنسبة 3.125 في المائة.

12- وطبّق صندوق التنمية الأفريقي شروطاً مشدّدة في فترة التجديد الثالث عشر لموارده لخفض مستوى التيسير في منتجاته المماثلة إلى مستوى مماثل.

13- ويُطبّق مصرف التنمية الآسيوي درجة أقل نسبياً من التيسير على قروض المساعدة التيسيرية التي يقدمها: ما يتراوح بين 43 في المائة و48 في المائة تبعاً لنوع المشروع.

14- ومن شأن إجراء تنقيح متواضع للشروط الاعتيادية التيسيرية للغاية أن يؤدي إلى تسريع طفيف في التدفقات العائدة من القروض، وهو ما سيسفر عن تحسين وضع السيولة وزيادة الموارد الداخلية المتاحة لعقد التزامات جديدة. وسيحافظ في الوقت نفسه على درجة كبيرة من التيسير، مع عنصر للمِنح يناهز 56 في المائة. وفيما يتعلق بالتجديد الحادي عشر للموارد، سيُخصص ما يقدر بنحو 1.1 مليار دولار أمريكي بشروط تيسيرية للغاية، أي ما يمثل 29 في المائة من مجموع برنامج القروض والمِنح وأكبر جزء من موارد التجديد الحادي عشر.

15- ومن المتوقع أن يؤدي هذا التغيير إلى ما يلي:

- سيؤدي تسريع استهلاك القروض إلى تسريع مدفوعات القروض العائدة من المقترضين، وهو ما سيسفر عن تحسين وضع السيولة على مدى 50 سنة - بما يزيد على 2 مليار دولار أمريكي - حسب ما هو مبين في الرسم البياني الوارد أدناه.
- سيتسبب سعر الفائدة المطبق على الأرصدة المستحقة الأصغر في خسائر في إيرادات القروض، وسيعوّض ذلك بزيادة في عائد الاستثمار. ولن يكون لذلك أثر إجمالي يُذكر على العائد الصافي على مدى 50 سنة.
- سينخفض مستوى منح الصندوق ومستوى التيسير الممنوح منه إلى مستوى يزيد قليلاً على المستوى المطبق في المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي.

السيولة لدى الصندوق في نهاية السنة



رابعاً - تطبيق تسعير رسم الخدمة بين العملات

16- يبين المقطع ثالثاً - دال من التقرير الرئيسي تأثير الافتراض بعملة واحدة والتطور التاريخي لإطار الإقراض بعملة واحدة في الصندوق. ويعادل مجموع حجم المبالغ الملتزم بها بشروط تيسيرية للغاية في الفترة من سبتمبر/أيلول 2016 إلى أبريل/نيسان 2018 ما قيمته 400 مليون دولار أمريكي.

17- وفي ضوء هذا المسار والطلب المستمر الذي من المتوقع أن يصل إلى 700 مليون دولار أمريكي، يقترح الصندوق إجراء تعديل أساسي للاختلافات في أسعار الفائدة الافتراضية بين العملات على أساس التعادل

المالي (أي تسعير القروض بين العملات). ولن يتأثر المقترضون مالياً في هذا السيناريو، وقت تحديد السعر، بتعيين عملة القرض، سواء أكان بحقوق السحب الخاصة أو بأي عملة واحدة أخرى.

18- ولا تُشير سياسات الإقراض ومعاييرها حالياً إلا إلى حقوق السحب الخاصة باعتبارها عملة تقويم التمويل المقدم بشروط تيسيرية للغاية. ولذلك سيتعين تحديثها كي تُعبر عن إطار العملة الواحدة.

الجدول 1

مقارنة رسوم الخدمة بين قروض الصندوق وائتمانات المؤسسة الدولية للتنمية المقدمّة بشروط تيسيرية للغاية (تسري هذه الشروط اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2018)

رسوم الخدمة	حقوق السحب الخاصة %	الدولار الأمريكي %	اليورو %
الحالية في الصندوق (40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات)	0.75	0.75	0.75
المؤسسة الدولية للتنمية للاقتصادات الصغيرة (40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات)	0.75	1.37	0.75
المؤسسة الدولية للتنمية الائتمانات العادية للبلدان المؤهلة لقروض المؤسسة الدولية للتنمية فقط (38 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 6 سنوات)	0.75	1.41	0.75

القروض المقدّمة بشروط مختلطة: نظرة عامة والتغيرات المقترحة

أولاً - تطبيق تسعير رسم الخدمة والفوائد بين العملات

1- تتشابه خلفية هذا الملحق مع خلفية القسم الرابع من الملحق الثالث، باستثناء أن الأحجام الملتزم بها للفترة من سبتمبر/أيلول 2016 إلى أبريل/نيسان 2018 بشروط مختلطة كانت تعادل 400 مليون دولار أمريكي. وبلغ الحجم المتوقع في فترة التجديد الحادي عشر حوالي 300 مليون دولار أمريكي.

الجدول 1

مقارنة أسعار الفائدة ورسم الخدمة بين قروض الصندوق وائتمانات المؤسسة الدولية للتنمية المقدّمة بشروط مختلطة (تسري الشروط اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2018).

رسم الخدمة	حقوق السحب الخاصة %	الدولار الأمريكي %	اليورو %
الحالية في الصندوق (25 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 5 سنوات)	2.00	2.00	2.00
المؤسسة الدولية للتنمية (30 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 5 سنوات)	2.00	2.86	1.38

2- ولا تُشير حالياً سياسات الإقراض ومعاييرها في الصندوق إلّا إلى حقوق السحب الخاصة باعتبارها عملة تقويم التمويل المقدّم بشروط مختلطة. ولذلك سيلزم تحديثها كي تُعبّر عن إطار العملة الواحدة.

تواتر تحديد سعر الفائدة المرجعي في الصندوق: التغييرات المقترحة

1- وافق المجلس التنفيذي في دورتيه السابعة والتسعين والثامنة والتسعين والمنعقدتين في سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2009 على منهجية الصندوق الحالية المستخدمة في تحديد سعر الفائدة المنطبق على القروض المقدّمة بشروط عادية ومتوسطة³⁰. ويحدّد سعر الفائدة الذي يفرضه الصندوق على المقترضين ويحدّث كل ستة أشهر. وبالإضافة إلى سعر الفائدة المرجح السائد بين مصارف لندن (للقروض المقومة بحقوق السحب الخاصة) وسعر الفائدة على معاملات اليورو فيما بين المصارف (للقروض المقومة باليورو)، يُطبق أيضاً عنصر فرق سعر للبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتحديد سعر الفائدة النهائي الذي سيجري تطبيقه. واعتمدت هذه المنهجية لمواءمة ممارسات الصندوق مع الممارسات المتبعة في سائر المؤسسات المالية الدولية.

2- ويستند حالياً تسعير قروض الصندوق المقدّمة بشروط عادية ومتوسطة إلى سعر فائدة مرجعي متغيّر يُحسب مرتين سنوياً على أساس سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن/سعر الفائدة على معاملات اليورو فيما بين المصارف كل ستة أشهر، بالإضافة إلى فرق سعر متغيّر. وتشمل الآلية الحالية المعمول بها ما يلي:

- بالنسبة للقروض المقدّمة بشروط عادية ومتوسطة المعينة بحقوق السحب الخاصة، يستند سعر الفائدة المنطبق إلى سعر الفائدة المتغيّر السائد بين مصارف لندن لمدة ستة أشهر على حقوق السحب الخاصة في أول يوم عمل من فترة الأشهر الستة، بالإضافة إلى فرق سعر الفائدة المذكور أعلاه الخاص بحقوق السحب الخاصة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير (قروض السعر المتغيّر/فرق السعر المتغيّر).
- بالنسبة للقروض المقدّمة بشروط عادية ومتوسطة المقومة بالدولار الأمريكي، يستند سعر الصرف المنطبق إلى سعر الفائدة المتغيّر السائد بين مصارف لندن لمدة ستة أشهر في أول يوم عمل من فترة الأشهر الستة، بالإضافة إلى فرق سعر فائدة للدولار الأمريكي في البنك الدولي للإنشاء والتعمير (قروض السعر المتغيّر/فرق السعر المتغيّر).
- بالنسبة للقروض المقدّمة بشروط عادية ومتوسطة المقومة باليورو، يستند سعر الفائدة المنطبق إلى سعر الفائدة المتغيّر على معاملات اليورو فيما بين المصارف لمدة ستة أشهر في أول يوم عمل من فترة الأشهر الستة، بالإضافة إلى فرق السعر لليورو في البنك الدولي للإنشاء والتعمير (قروض السعر المتغيّر/فرق السعر المتغيّر).
- عندما يكون لأي سعر من أسعار الفائدة السائد بين مصارف لندن/أسعار الفائدة على معاملات اليورو فيما بين المصارف قيمة سالبة، ستعتبر قيمته صفرًا لأغراض حساب سعر الفائدة المتغيّر الذي يطبقه الصندوق (اعتمد المجلس التنفيذي هذه الخاصية في سبتمبر/أيلول 2016)³¹.

³⁰ المتغيّر المتوسط: سيُطبق على قروض الصندوق المقدّمة بشروط متوسطة (وهي شروط لم تُطبّق منذ عام 2010) بسعر فائدة سنوي يعادل 50 في المائة من سعر الفائدة المرجعي المتغيّر على النحو الذي يقرره المجلس التنفيذي سنوياً، وأجل استحقاق مدته 20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات تبدأ بمجرد الوفاء بشروط صرف أموال القرض.

³¹ انظر الوثيقة EB 2016/118/R.28: "منهجية أسعار الفائدة المتغيرة في الصندوق: أثر أسعار الفائدة السالبة".

- 3- ويحدّد البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية أسعارهما كل ثلاث أشهر منذ عام 2017. ويحدّد الصندوق أسعار الشروط العادية كل ستة أشهر. وعلى الرغم من أن ذلك لا يؤثر على المقترضين بشروط عادية، ستكفل زيادة تواتر تحديد سعر الفائدة استخدام سعر سوقي مواكب أكثر لآخر المستجدات في وقت تحديد السعر في حالة المقترضين بالشروط التيسيرية للغاية والشروط المختلطة (التي تظل أسعارها ثابتة طوال مدة التمويل).
- 4- ولا تُشير سياسات التمويل ومعاييرها في الصندوق حالياً إلى تحديد سعر الفائدة المرجعي في الصندوق كل ستة أشهر. ولذلك سيلزم تحديثها كي تُعبّر عن التغيير المقترح إدخاله على التواتر كي يصبح ربع سنوي.

مشروع القرار ___د-42

تعديل سياسات التمويل ومعاييرها في الصندوق

إن مجلس المحافظين

إذ يتذكر القرار رقم 178/د-36، والذي تقرر فيه، بناء على طلب من المجلس التنفيذي، الموافقة على سياسات التمويل ومعاييرها في الصندوق؛

وحيث أنه استعرض التعديلات المقترحة على سياسات التمويل ومعاييرها في الصندوق، كما تقدم المجلس التنفيذي بها، وكما هي واردة في الوثيقة GC 42/X؛

يتبنى سياسات التمويل ومعاييرها، كما تم تنقيحها على الشكل الوارد أدناه، بحيث تدخل حيز النفاذ منذ تبني المجلس التنفيذي لهذا القرار؛

ويقرر ما يلي:

1- تُعدّل الفقرة 3، من القسم أولاً من السياسات بحيث يصبح نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد):

عدل مجلس المحافظين وثيقة سياسات الإقراض ومعاييرها عدة مرات بين عامي 1994 و 1998، إلا أن الوثيقة لم تخضع إلى أي تحديث أو استعراض بعد ذلك. وفي عام 2010، طلب مجلس المحافظين من المجلس التنفيذي أن "يرفع إلى مجلس المحافظين في دورته الرابعة والثلاثين في عام 2011 سياسات الإقراض ومعاييرها المنقحة التي سوف تأخذ في اعتبارها كل التطورات التي طرأت منذ آخر مراجعة لسياسات الإقراض ومعاييرها في عام 1998؛ وتبين بإيجاز ووضوح الخطوط العريضة للسياسات والمعايير المطبقة على التمويل الذي يقدمه الصندوق". ونتيجة لذلك، تبني مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2013 سياسات التمويل ومعاييرها في الصندوق. وفي عامي 2018 و 2019، عدلت سياسات التمويل ومعاييرها في الصندوق لتعكس التغييرات المطلوبة لدخول إطار الانتقال حيز النفاذ، ولتحديث شروط التمويل.

2- تُعدّل الفقرة 15، المقاطع (أ)(3)(1)، و(2) و(3) من السياسات لتصبح كما يلي (يوضع خط تحت النص الجديد):

(1) تكون القروض الخاصة المقدمة بشروط تيسيرية للغاية معفاة من الفائدة ولكنها تتحمل رسم خدمة على المبلغ الأساسي المتبقي من أصل القرض بما يعادل ثلاثة أرباع الواحد في المائة سنوياً (0.75 في المائة) للقروض المعيّنة بحقوق السحب الخاصة وعلى النحو الذي يقرر المجلس التنفيذي للعمليات الأخرى على أساس التعادل المالي، وعلى أن يكون أجل سدادها أربعين 40 سنة (مالم يطلب المقترض أجل سداد أقصر)، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر 10 سنوات، بدءاً من تاريخ موافقة المجلس التنفيذي؛

(2) تتحمل القروض المقدمة بشروط مختلطة سعر فائدة ثابت رسم خدمة على المبلغ القائم من أصل القرض يعادل 1.25 في المائة ثلاثة أرباع الواحد في المائة سنوياً (0.75 بالمائة)، للقروض المعيّنة بحقوق السحب الخاصة وعلى النحو الذي يقرر المجلس التنفيذي للعمليات الأخرى على أساس التعادل المالي وسعر فائدة ثابت على المبلغ القائم من أصل القرض يعادل 1.25 في المائة، للقروض المعيّنة

بحقوق السحب الخاصة وعلى النحو الذي يقرر المجلس التنفيذي للعمليات الأخرى على أساس التعادل المالي، على أن يكون أجل سدادها 25 سنة (ما لم يطلب المقترض أجل سداد أقصر) بما في ذلك أجل سداد مدته 5 سنوات، ويتحمل إضافة إلى ذلك رسم خدمة قدره 0.75 بالمائة سنوياً، بدءاً من تاريخ موافقة المجلس التنفيذي؛

(3) تتحمل القروض المقدمة بشروط عادية سعر فائدة سنوياً يعادل 100 في المائة من سعر الفائدة المرجعي المتغير، سعر فائدة على المبلغ الأساسي المتبقى من أصل القرض يعادل سعر الفائدة الإشاري كما يحدده المجلس التنفيذي سنوياً بما يتفق مع الفقرة الفرعية (4)، ويمكن على أن يتراوح أن يصل أجل استحقاقه أجل سدادها بين خمس عشرة (15) وثمان عشرة (18) سنة، بما في ذلك أجل سداد مدته 3 سنوات (المالم يطلب المقترض أجل سداد أقصر) خمسة وثلاثين (35) سنة ومتوسط حد استحقاقه النهائي إلى عشرين (20 سنة)، بدءاً من تاريخ تقرير الصندوق بأنه قد تم الإيفاء بجميع الشروط العامة السابقة للسحب من القرض.

3- تمت إضافة فقرة فرعية جديدة، وهي 15(أ)(4)(1)، نصها على النحو التالي:

(4) يوظف المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) تحديد رسم الخدمة وما يتصل به من فائدة منطبقة على القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية ويشروط مختلطة المعيّنة بوحدة تقويم أخرى خلاف حقوق السحب الخاصة.

وأعيد ترقيم الفقرات الفرعية التالية تبعاً لذلك (انظر أدناه).

4- يعدل نص الفقرات الفرعية المُعاد ترقيمها (2) و(3) من الفقرة 15(أ)(4) بحيث يغدو نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد ويرد النص المحذوف مشطوباً):

(4) يوظف المجلس التنفيذي بما يلي:

(2) تحديد طريقة حساب سعر الفائدة الإشاري (سعر الفائدة الإشاري في الصندوق) سعر الفائدة المرجعي الواجب تطبيقه في الصندوق الذي يمثل الأساس الذي يستند إليه الاستعراض والتعديل المقرران في الفقرة الفرعية (3) أدناه، وذلك على أساس سعر الفائدة العادي المتغير الذي تطبقه المؤسسات المالية الدولية المعنية بالتنمية؛

(3) تقرير أسعار الفائدة الواجب تطبيقها على القروض المقدمة بشروط عادية سنوياً. ولهذا الغرض، يستعرض المجلس التنفيذي سنوياً أسعار الفائدة واجبة التطبيق على القروض المقدمة بشروط عادية من أجل تعديلها، إذا لزم، على أساس سعر الفائدة المرجعي الساري في 1 يوليو/تموز من كل عام. القيام، كل ثلاثة أشهر، باستعراض وتعديل سعر الفائدة الإشاري بالنسبة للفترة التالية، وذلك بناء على أسعار الفائدة في السوق.